

السواء والمرض في التعليم المصري مع خبرات ونظم
التعليم في دول متقدمة
د. سلامة صابر محمد العطار
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي - وكيل كلية
التربية جامعة عين شمس الأسبق



المجلة الدولية للعلوم التربوية والتقنية والتنمية

المجلد الثاني - العدد الثالث - مسلسل العدد (٤) - يوليو ٢٠٢٤م

ISSN-Print: 3009-7851 ISSN-Online: 3009-7444

موقع المجلة عبر بنك المعرفة المصري <https://ijsetd.journals.ekb.eg>

IJESTD@foe.zu.edu.eg

البريد الإلكتروني للمجلة E-mail

السواء والمرض في التعليم المصري مع خبرات ونظم التعليم في دول متقدمة

أ.د/ سلامة صابر محمد العطار

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي - وكيل كلية التربية جامعة عين شمس الأسبق

المقدمة:

مع بداية العقد الثالث للقرن الحادي والعشرين، تتعرض البشرية عامة، ومنطقتنا العربية خاصة، ومصرنا الحبيبة بالأخص لتغيرات وتغيرات شديدة التسارع، وعميقة الأثر، ومتعددة الأبعاد، متلاحقة وأحياناً كثيرة متزامنة، فهناك جائحة فيروسية تغزو العالم، لم تترك بقعة على وجه الأرض دون أن تغزوها وتصيبها بالفرع والرعب، فيروس " Covid-19 " فرض على كافة العالم، حكامه قبل محكوميه، أغنياءه قبل فقرائه، شيوخه قبل شبابه، العزل والابتعاد والخوف والرعب، انهيارت بسببه النظم والأسواق والصناعات والمدارس والجامعات، وأغلقت المعابد والكنائس والمساجد وعطلت الصلاة الجماعية، أغلقت المدن وانتشر الحجر والحجز، وكل ذلك دون قدرة على أوتشاف لقاح يحصن أو علاج يشفي، وانتشرت بسبب ذلك العديد من الأنماط السلوكية المرضية، وبعضها السوي. لقد كانت الحياة الاقتصادية من أوائل القطاعات المجتمعية التي عانت من الأزمة، لقد كان العالم قبل الجائحة في أزمة اقتصادية أدت إلى انخفاض في معدلات النمو على مستوى العالم، وزادت الجائحة من شدتها وعمقها، وانهارت أسواق مالية عديدة أفلست شركات، وأغلقت مصانع، انهيارت أسعار الطاقة خاصة البترول، وتوقفت حركة الاستثمار، أو على الأقل تباطأت، فنقص المعروض من فرص العمل، زيادة على ضياع فرص على كانت قائمة بالفعل، فانتشرت البطالة وخسر الملايين من البشر مصادر رزقهم، وكانت المحصلة النهائية زيادة حدة الاستقطاب بين الفقراء والأغنياء على مستوى العالم وداخل الدولة الواحدة، وزادت حدة الإقصاء والاستبعاد والتهميش، فزادت معدلات السخط وعدم الشعور بالإنصاف، مما دفع إما إلى اليأس والتفوق والانسحاب من معترك الحياة، أو الارتقاء في أحضان العنف والجريمة بكامل أنماطها، أو الهروب إلى عالم الخيال والوهم بإدمان المخدرات، أو اللجوء إلى التطرف الديني أو السياسي أو العنصري، وكلها سلوكيات تتناقض مع روح العصر ومتطلبات التنمية والتقدم.

لقد كان من أخطر التحولات التي حدثت ومازالت تؤثر وستظل ذات تأثير فاعل في العصور القادمة التغيرات الجيوسياسية التي تعيد تشكيل الخريطة الجيوسياسية على المستوى العالمي، فبعد أن استمرت الولايات المتحدة الأمريكية مترتبة على عرش قيادة العالم منفردة لما يقرب من أربعة عقود منذ انهيار الكتلة الشرقية في تسعينيات القرن الماضي، كما نتج عن هذا الانفراد من كوارث الهيمنة كالصراعات كالحروب بالوكالة، وتعطيل المؤسسات الدولية كالأمم

المتحدة كمجلس الأمن والتحكم في المنظمات الدولية وتوجيه قراراتها ومواقفها بما يتلاءم مع أغراضها حتى وإن تناقض مع المواثيق والمعاهدات الدولية، مثلما حدث في غزو أفغانستان والعراق وضرب السودان بصواريخ كروز توماهوك، ومحاولة تفكيك الدول والمجتمعات خاصة في كافة بقاع الوطن العربي تحت ما يسمى بالفوضى الخلاقة تحقيقاً لمآرب الصهيونية العالمية، وحفاظاً على سيطرته المطلقة على مصادر النفط والغاز في منطقتنا العربية، واسكاتها وإلى الأبد لكل صوت يدعو إلى استقلالية أو حرية أو حتى نزعة ديمقراطية، بعد هذه العقود الأربعة السوداء، عقدت نهاية التاريخ وصدام الحضارت يظهر في الأفق قوة عالمية جديدة، قوة اقتصادية تحاول أن يكون لها خط تنموي، وإن كان قد توسل بآلية السوق لتحقيق التنمية إلا أنه حافظ على الأيديولوجية الاشتراكية على مستوى الحكم والسياسة، وبعد أن كنا نعيش ليل القطبية الواحدة أصبح هنا وإرهاصات لبداية عالم متعدد القطبية وليس ثنائي القطبية، والذي ربما يكون له دور في تحقيق التوازن على المسرح الدولي قضاءً على تغول وهيمنة الرأسمالية المتوحشة كما تمثلها أمريكا، وتحقيقاً لعالم السلام واحترام الهويات الوطنية، وتحقيق التنمية الشاملة لكل البشر من خلال نهج التشاركية والتضامن والعيش المشترك والاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب.

لقد كانت العولمة كما نعرفها اليوم تعبيراً عن أن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة في تاريخيتها الخاصة وحسب تراثها الخاص، ووتيرة تطورها ونموها المستقلة نسبياً على الرغم من ارتباطها بالتاريخ العالمي، قد أصبحت تعيش في تاريخية واحدة وليست في تاريخ واحد، فهي تشارك في نمط إنتاج واحد يتحقق على مستوى الكرة الأرضية وهي تتلقى التأثيرات المادية والمعنوية ذاتياً، سواء أعلق هذا بالثقافة أو بالبيئة أو بالأزمات الاقتصادية أو بالأوبئة الصحية - جائحة كورونا أوبر دليل على ذلك - أو المسائل الاجتماعية والأخلاقية مثل الجريمة وتهريب المخدرات والاتجار بالبشر على الإنترنت وغيرها، لقد أدت العولمة إلى نمط جديد من التنظيم العالمي على أنقاض مرحلة الدولة القومية، كما كان لترابط العديد من المنظمات على المستوى العالمي آثار بالغة الخطورة على كل من الدول المتقدمة (مركز العولمة) والدول النامية (أطراف العولمة)، حيث تم الدمج والترابط بين المنظمات المالية لدول الأطراف بنظيرتها دول المركز في منظومة واحدة، في إطار سوق واحدة لرأس المال، وبورصة عالمية واحدة على الرغم من تعدد مرآوزها، كما تربط المنظومة الاتصالية / الإعلامية ضمن شبكة عالمية واحدة، فمن خلال (الدش) يمكن الارتباط بكافة قنوات التلفزيونية في كل العالم، كما أنه من خلال الكمبيوتر الشخصي، والهواتف الذكية النقلة يمكن الاطلاع الاتصال بكل جماهير الأرض وبقاع العالم، إن المنظومة المعلوماتية التي تجسدها بشكل واضح مشكلة

الإنترنت وهي شبكة واحدة يشارك فيها الأفراد وينفذون إلى ما تنطوي عليه من معلومات وعروض بغض النظر عن الحدود السياسية الخصوصيات الثقافية. (١)

لعله أصبح واضحاً أن العولمة تشير إلى تلك الشبكة سريعة التطور ومنتزعة الكثافة دوماً من الترابطات Inter-connections أو العلاقات المتبادلة Interdependences التي تميز الحياة الاجتماعية الحديثة، إنها تقوية أو أصر الترابط العالمي في الوقت الحاضر، نجد أن السلع وأرس المال، والبشر، والمعرفة والصور والجريمة، والملوثات والمخدرات والأزياء والمعتقدات والأمراض تتدفق كلها بسهولة عبر الحدود الإقليمية، لقد أصبحت المرتبطة دلالة على التقارب Proximity العالمي المكاني، أو على أنها إفناء المكان والزمان أو انضغاط الزمان والمكان، والمجانسة Homogenization عملية طمّث الهويات الثقافية والإعلاء من أنماط ثقافية مهيمنة أساساً أمريكية في سبيل تحقيق أحدية عالمية Unicity تتمثل في أن المرتبطة المحيطة Encopassing عالمياً، وبالتالي فهناك إحساس بأن العالم أصبح لأول مرة في التاريخ مكاناً وزماناً اجتماعياً وثقافياً واحداً، إن العولمة ترتبط بهيكل كوكب Global دينامي من التمكين والتعقيد، وأنه هيكل شديد التباين، فالعولمة من جهة أخرى تعكس التفاوتات والتراتبية القائمة بالفعل، علاوة على أنها تخلق أنماطاً جديدة من الاندماج والاستبعاد، ومن كاسبين وخاسرين جدد، وتعد القوة النفوذ power صفة مميزة للعولمة، ففي نظام كوكبي متداخل بشكل متزايد، فإن ممارسة القوة من خلال القرارات والأفعال من جانب كيانات في إحدى القارات، يمكنها أن تحدث نتائج خطيرة على أمم ومجتمعات، وأسر في قارات أخرى، ويعني ذلك أن موطن القوة وممارسة النفوذ قد تقع على مسافة بعيدة من الأمون والأشخاص الخاضعين لها والمتأثرين بها. (٢)

من ناحية أخرى يشهد العالم في الوقت الحالي موجة جديدة من موجات الثورة الصناعية يطلق عليها الثورة الرابعة وتسمى أيضاً بالثورة الرقمية الناتجة عن التطبيق الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الرقمية الحديثة مثل تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي AI، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء IOT كالروبوتات، كل هذه الإبداعات التكنولوجية من خلال التعامل والتكامل بينها وبين قطاعات الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة وبين مؤسسات المجتمع الأخرى ينتج عن ذلك مجتمع جديد هو ما يسمى مجتمع المعرفة ونمط جديد من المواطنة هو المواطنة الرقمية، المجتمع الرقمي الذي يستطيع فيه كل فرد استحداث المعلومات والمعارف، والثقافة وترقيتها واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن للأفراد والجماعات والشعوب من توظيف كامل إمكاناتهم في النهوض بالتنمية المستدامة وتحسين نوعية حياتهم - إن اقتصاد المعرفة هو الذي يميز الثورة الصناعية الرابعة

فالمعرفة Knowledge هي عصب الإنتاج، حيث ان إنتاج المعرفة توزيعها استثمارها هو المصدر الأساسي للإنتاجية، وكفاءة استخدام المعلومات هي مقياس التميز، وأصبح رأس مال المؤسسات في الاقتصاد الرقمي قائما أساسا على مخزونها المعرفي المعلوماتي، حيث يعتمد الاقتصاد الرقمي على العقول البشرية بشكل رئيسي باعتبارها المورد الفكري والمعرفي، وهي أحد أهم أسس التنمية المستدامة بمنهولها الشمولي الجديد، فالمجتمع المبني على امتلاك زمام المعرفة، وعلى الإسهام في خلقها وتطويرها يكف مؤهلا أوفر من غيره للسير في ركب التقدم العلمي. (٣)

إن المقومات الأساسية لاقتصاد المعرفة الرقمي هي: أ- الرقمنة Digitalization كالتي تبنى على حقيقة أن المعلومات تكون في شكل رقمي ينتقل عبر الشبكات، وأ، البيانات الرقمية يمكن قياسها وتعقبها وتحليلها من أجل اتخاذ قرارات أفضل. ب- الاتصال Connectivity الذي يتيح ربط الأصول الموردين والعمال وأصحاب الأعمال وأصحاب المصلحة عن طريق شبكة الاتصالات اللاسلكية، وتساعد سرعة الاتصال ودقته على اتخاذ القرارات القائمة على البيانات في الوقت الحقيقي real-time data، وبالتالي تحسين السلامة والكفاءة والرؤية في جميع أنحاء المؤسسة. ج- الشخصية Personalization حيث يحصل العملاء والمواطنون والمنشآت على منتجات وخبرات مخصصة لكل حالة على حدة حسب التفضيلات.

إن للثورة الصناعية الرابعة تداعياتها المحدودة على البنية التحتية للمجتمع خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الرقمية، وآليات التواصل والشبكات المنتشرة من الكهرباء وشبكات الهاتف السلكي واللاسلكية، وخدمات الأقمار الصناعية، والبرمجيات Software ، ومستوى خدمات الإنترنت، ومقارنتها بالأسواق العالمية، كما أن لها تداعياتها على العنصر البشري تدريباً وصحة وثقافة وبالتالي على مؤسسات الإعداد والتدريب والرعاية فلسفة ومحتوى ومبنى ومخرجات وكذلك تداعيات على المؤسسات والمنشآت سواء الحكومية أو القطاع الخاص فيما يتعلق بنظم الإدارة والتنظيم واللوائح والقوانين الحاكمة وأساليب وأنماط الإدارة المتبعة.. وكذلك أساليب وأنماط الاتصال وصنع القرار... إلخ (٤)

• إذن كل ما سبق يؤكد ان السمات الجوهرية لروح العصر الذي نعيشه هي:- (٥)

١. العولمة بمعنى تداعي الحدود بين الدول والمجتمعات، وتأصيل الأهمية لحركة التشابك عبر الأقطار في كيانات فوق قطرية في سياق حضاري غربي مهيم.
٢. الإيقاع المتسارع والخاطف للتغيير والذي قد يحمل في طياته تقدماً أو نكوصاً - أزمة كورونا مثلاً.

٣. سيطرة العلم والتكنولوجيا خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطورها بصورة فائقة السرعة.

٤. الإنتاج راقى النوعية في كافة مجالات الحياة، وفي كثير من الأحيان حسب الطلب.

٥. ارتفاع مستويات الكفاءة الإنتاجية وفعالية المؤسسات إلى مستوى غير مسبوق.

٦. زيادة حدة المنافسة خاصة في ظل المحاولات الجادة والمبشرة بظهور أمم جديدة قادرة على الإبداع والابتكار بعيدا عن مرأوز الهيمنة التقليدية الممثلة للرأسمالية المتوحشة.

٧. ارتكاز حركة التقدم والتطور العالمي على قدرات البشر الذهنية، لأول مرة في التاريخ يصبح ناتج العمل العقلي (المعرفة) هو أساس التنمية الإنسانية (وسيلة وغاية) وليس مجرد عنصر من عناصر الإنتاج.

لكل ما سبق تداعيات هامة على كل من منظومة العمل، المنظومة التعليمية كذلك على المستوى العالمي، ففي دراسة استشرافية قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي عن مستقبل الوظائف، تشير إلى حدوث تغير في أهم المهارات المطلوبة بأسواق العمل مستقبلا، وسلم أولوياتها في المدى المتوسط بالنسبة لمنظومة العمل على النحو التالي: (٦)

أ- من المتوقع اختفاء نحو ٣٥ % من المهارات التي تعد مهمة بأسواق العمل في الوقت الراهن خلال السنوات الخمس القادمة.

ب- سوف تحتل القدرة على الابتكار والإبداع إحدى المراتب الثلاثة الأولى في سلم المهارات المميزة للعامل المعرفي (Knowledge worker).

ج- رغم أهمية الروبوتات (الإنسان الآلي) في القيام ببعض المهام، فإنها مازالت لا ترقى لمستوى القدرة الإبداعية للبشر حتى الآن.

د- زيادة الاعتماد على تكنولوجيا البيانات الكبيرة كأساليب الذكاء الاصطناعي في عملية صنع واتخاذ القرار.

هـ- يتوقع أن تمثل مهارات حل المشكلات المعقدة، كالتيكير الناقد قمة سلم المهارات المستقبلية.

و- يرى العديد من قيادات قطاع الأعمال والخبراء في مجال استراتيجيات الإدارة واتخاذ القرار، ضرورة استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل منظم في دعم القرار.

ز- المنتظر حدوث تطور ملموس ونقل تكنولوجيا هامة في الخدمات المالية وقطاعات الاستثمار.

ح- سيحتاج العاملون إلى أوتساب مهارا جديدة ترتبط بالأمية التكنولوجية خاصة الرقمية منها.

٢ - بالنسبة للمنظومة التعليمية: لقد أدت التحولات السابقة إلى تغيرات هائلة في الحاجات التعليمية للجماهير. ولعل أهم هذه التحولات هو التحول من منهج الطالب إلى المتعلم، فالطلبة يسعون إلى المعرفة لكنهم غير حاسمين في تحديد نوعها أو أسلوب نقلها إليهم، متلقين

وغير فاعلين في الغالب الأعم، يمثلون لإملاءات وتقاليد المؤسسة التعليمية، ليسوا صناع معرفة، ولكنهم متلقوا معرفة جاهزة.

أما المتعلمون فإنهم:

- ١ - كالطلبة يسعون إلى المعرفة وينشطون في أوتسابها.
- ٢ - يبادرون في تحديد مجالات المعرفة التي يحتاجونها.
- ٣ - يبحثون أساليب تعلمهم التي تتوافق مع قيود الوقت المتوافر لديهم، ومواردهم المتاحة والمتطلبات والتغيرات المرتبطة بعملهم.
- ٤ - وادين بأن حيزا كبيرا من القاعدة المعرفية في هذا العصر دائم التغيير وأنه لا دوام لمصادقية أية حقيقة معرفية.
- ٥ - من خلال وعيهم بالتقادم المعرفي يتسمون بالمرونة العقلية والاتجاه حول التجديد والتطوير.
- ٦ - يحرصون على أن يكونوا جزءا من عملية صنع المعارف، ومن عمليات التحليل التقويم والتشذيب التي يؤول بها.
- ٧ - على وعي بتنوع الخيارات وتعدد المسالك وليدهم الإرادة والقدرة على المناضلة والاختيار والسعي لتحقيق ما يريدون وقت الحاجة.
- ٨ - كل ذلك يفرض على المنظومة التعليمية أن تكون قادرة على توفير الوسائط التربوية المتنوعة القادرة على تلبية حاجات المتعلم المتنوعة والمتغيرة ودائمة التطور.
- ٩ - كأن تصبح المدرسة بيئة تعليمية أو تشكيلة تربوية تشمل كل مكونات المجتمع، وأن هذه التشكيلة تشمل فرصا تعليمية فائقة التنوع والثراء والتنافسية، وأن المتعلم قادر على الاستفادة من ذلك.

١٠ - أن الفرص التعليمية لم تعد حكرًا على المدرسة، وأن التعليم والتعلم لم يعد يعني التمدرس Schooling ، وأن هذه الشهادة لم تعد هي منتهى أمل المتعلمين، وأن الكتاب والمدرس لم يعودا هما المصدر الوحيد للمعرفة، وأن مدة التعلم لم تعد فترتي الطفولة والمراهقة، وإنما أصبح التعليم/ التعلم مدى الحياة، ومن خلال خبرة الحياة ومن أجل تحقيق الذات مدى الحياة، بناء الشخصية المنتمية ومدى الحياة، والارتقاء المستمر بالوعي المعرفي للفرد والمجتمع ومدى الحياة، وبناء قدرة الذات والآخرين للعيش الإنساني المشترك.

كذا كانت مصر بحكم موقعها الجغرافي ملتقى قارات ثلاث، هي مهد القديم من الحضارات، وهي ملتقى القديم من طرق الاتصال والمواصلات، وهي ملتقى الثقافات والتلاقح بين كافة الثقافات شرقيا (الهند والصين)، وغربيا (اليونان وإيطاليا وشبه الجزيرة الأيبيرية) موطن حضارات البحر المتوسط، كذا كانت هي البوابة الشمالية لأفريقيا عبر البحر الأحمر ونهر

النيل، كذا كانت مصر بحكم التاريخ هي نبع الحضارة الأول، حيث على هذه الأرض كانت أول دولة وأول حكم وأول نظام للعدالة، وعلى هذه الأرض وضع أول منظومة قيمية أخلاقية، ومدونة سلوك واضحة تحدد لابن النيل حقوقه وواجباته وعلاقاته بالآخرين، بالبشر والبيئة الحياتية، وكانت الكتابة والعمارة والأدب والعلم والحكمة والإيمان، إذا كانت هذه هي مصر عند المنشأ منشأ أنسنة الإنسان وبناء الحضارة أول حضارة وبناء الإمبراطورية المصرية على أساس قيم الحق والعدل والتنظيم في أيام أحمس وتحتمس ورَمسيس الثاني - إذا كانت هذه هي مصر التاريخ والإمبراطورية والحضارة عند النشأة والبدائية، فما هي حالة مصر الآن في عصر الثورة الصناعية الرابعة، حالة مصر في واقعها الحالي، أفي حالة السوء الحضاري، بمعنى أنها في كل منظوماتها وسياقاتها النظرية والعيانية متوائمة متوافقة ومشاركة في إنجاز مقومات روح العصر وبذلك فهي دولة ومجتمعاً وحضارة وثقافة سوية عفية، أم أنها في كل مقوماتها أو بعض منها بعيدة عن روح العصر، وليست متوائمة وغير متوافقة ولا يمكنها المشاركة في إنجاز متطلبات الحضارة والتقدم كما تفرضها روح العصر، وبذلك فهي في حالة اللاسوء حالة المرض حالة عدم التوازن والإنجاز؟

وحيث أن التعليم أحد أهم المنظومات المجتمعية التي يتشكل منها المجتمع، فإن حالة السوء أو المرض التي يتسم بها المجتمع ستكون بالضرورة نفس حالة السوء أو المرض التي يتسم بها التعليم حيث أنه من المعلوم أن التعليم منظومة مجتمعية متأثرة بظهيرها المجتمعي حيث أنها تستمد منه كافة المدخلات الأساسية، وكافة عملياتها الداخلية محكومة ومنضبطة بالشفرة أو كود التشغيل (الفلسفة والسياسات واللوائح والخطط والإجراءات والفعاليات داخل المنظومة وكذلك العلاقات التفاعلية بين مكونات منظومة التعليم وكافة المنظومات المجتمعية) - وكافة المخرجات من النواتج التعليمية، من متعلمين وبحث علمي أو إبداع فكري أو تقني، كل ذلك مصدره المجتمع هذا من ناحية، من ناحية أخرى فإن المنظومة التعليمية تؤثر بالمجتمع سواء كان تأثيراً إيجابياً تقدماً ونهضة وارتقاء مادياً وبشرياً في حالة السوء المجتمعي التعليمي، أو تأثيراً سلبياً تخلفاً وتراجعاً وتفككاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وفي كافة أنساق الحياة، في حالة المرض المجتمعي والتعليمي، والأخطر أن يكون التعليم أداة لإعادة إنتاج نفس البنية المجتمعية بما تعانيه من ضعف وأمراض وفقير وطبقية وتبعية وقهر واستبداد وفساد وعنف تهيمش وإقصاء، فيكون النظام التعليمي وبالا على المجتمع حيث أن المجتمع في الأساس وبالا على ذاته.

- أين مجتمعنا من حالة السوء أو حالة المرض في ظل مقومات روح العصر كما تم استعراض بعض ملامحها؟

• ما أهم التوجهات التعليمية المستقبلية التي يمكن استخلاصها من خبرات بعض نظم التعليم لبعض لدول المتقدمة؟

• ما أهم سمات البرامج التعليمية المصرية الحالية فلسفة وأهدافا وبنية ومخرجات؟

• ما أهم سمات السواء أو المرض بالنسبة للمنظومة التعليمية في مصر في ضوء كل ما سبق؟

• كيف يمكن إثراء وتوطيد ودعم مقومات السواء التعليمي؟ وتحديد أو القضاء على أي معالجة عوامل المرض التعليمي عندنا؟

أولاً- المقصود بالسواء - المرض: رغم أننا لا بد من الرجوع إلى مجال علم النفس حتى يمكننا الانتقال منه من السواء الذاتي، إلى السواء الموضوعي سواء المجتمع، فإن تركيزنا سيكون انطلاقاً من طبيعة هذه المقالة على السواء المنظومي كالمرض المنظومي، وانطلاقاً مما سوف نجد أريكسون يحدد ثلاث خصائص للشخصية السوية هي، السيطرة الفعالة والإيجابية على البيئة، وإظهار قدر من وحدة الشخصية، والقدرة على إدراك الذات، إدراكاً صحيحاً - إن عملية إحرار الهوية الشخصية Ego identity لها مظهران: أولهما يتمركز على العالم الداخلي للفرد ويتمثل في معرفة الشخص بوحدة ذاته استمرارها عبر الزمن ويشمل ذلك معرفة الذات وتعقلها، أما المظهر الثاني فيتمركز على العالم الخارجي ويتمثل في معرفة الشخص وتقصصه لمثل عليا، وأنماط جوهرية في ثقافته التي يعيش فيها، وهذا يعني الاشتراؤ مع الآخرين في الخصائص الجوهرية وهكذا يتسم الشخص الذي أحرز هويته الشخصية بأن لديه صورة واضحة وتقبلاً كاملاً لعالمه الذاتي وثقافته الاجتماعية، إن الشعور بالثقة بالنفس والثقة في البيئة يعد شرطاً ضرورياً للمرحلة التالية للنمو النفسي والاجتماعي وهي الشعور بالاستقلال الذاتي الذي يؤدي إلى المبادأة الذاتية، الأمر الذم يقود إلى ارتقاء الذات إلى مرحلة الإنجاز والكفاءة ثم تحديد الهوية ووضوح الأدوار، يليها الألفة التكامل، التماسك (التضامن) ثم التدفق (العطاء)، أخيراً تكامل الذات.

ولما كان المجتمع في الأساس مجموع أفراده محور بنيته وأقطاب تفاعلاته وعلاقاته فإنه من الممكن استنباط مقومات سواء المجتمع من مقومات سواء الذات السوية من خلال المماثلة والتناظر مع الوعي الكامل بما تتصف به بنية المجتمع عن البنية الذاتية للفرد، وعليه فإن أهم سمات المجتمع السوي كما يلي:-(٧)

• القدرة على السيطرة الفعالة والإيجابية على الذات والبيئة سمة الشخصية السوية كذلك المجتمع السوي.

- وحدة الشخصية وعدم تنافر مكوناتها مع بعضها أو تصارعها مع غيرها أو تفككها وتلاشيها اغترابا أو انسحابا أو نكوصا وارتدادا إلى مراحل أدنى من النمو هي علامة سواء الشخصية كذلك المجتمع السوي.
- إدراك الذات (الوعي الذاتي) إدراكا صحيحا وعيا صحيحا، معادلة الموضوعي الوعي الاجتماعي الوعي الناضج سمة المجتمع السوي.
- معرفة الذات ووحدة الذات واستمرارية الذات معادلة الموضوعي معرفة المجتمع لواقعه الداخلي ومكوناته ومقوماته وتقبلها والمحافظة عليها سمة المجتمع السوي.
- معرفة الذات بالعالم الخارجي ومثله وأنماطه الجوهرية واشتراؤه مع الآخرين في الخصائص المجتمعية الجوهرية، معادلة الموضوعي الوعي المجتمعي روح العصر ومعرفة أهم متغيراته والسعي للتوافق والتواءم معها والمشاركة في صنعها، سمة المجتمع السوي.
- الثقة في الذات وفي البيئة، والانطلاق منها إلى المبادأة والمبادرة بالفعل فكريا وممارسة، معادتها الموضوعي رأس المال الاجتماعي سمة المجتمع السوي.
- ارتقاء الذات إلى مرحلة الإنجاز والكفاءة، معادلة الموضوعي هو التقدم والتنمية المستدامة والعدالة، سمة المجتمع السوي.
- تحديد الهوية ووضوح الأدوار، معادلة الموضوعي الهوية الثقافية ووحدها، وتجانسها الاجتماعي والثقافي وديمقراطية الحياة بكل أبعادها، ودولة القانون والمواطنة، سمة المجتمع السوي.
- الألفة (التكامل)، التماسك (التضامن) على مستوى الشخصية السوية، معادلة الموضوعي، التضامن الاجتماعي والسلم الأهلي، والعيش المشترك، والتمكين لكافة مقومات المجتمع، سمة المجتمع السوي.
- التدفق (العطاء) أعلى درجات تحقيق الذات لذاتها، معادلة الموضوعي، هو المشاركة والتفاعل الإيجابي والتعاطف وتحقيق النماء والازدهار وتوفير فرص الحياة الكريمة للكافة، سمة المجتمع السوي.

المجتمع السوي: إذن هو ذلك الذي يعيش فيه كل المنتسبين إليه وارتضوا الحياة فيه، والحياة معا، ضمن مجموعة من النظم الاجتماعية المترابطة بعلاقات تبأدية محكومة ومضبوطة بقوانين متوافق عليها وأساليب ديمقراطية، الديمقراطية التي هي (حرية ومساواة ومشاركة) نمط حياة ناهيك عن أن تكون سمة للحكم، لهم ثقافة موحدة وموحدة، وأنساق يتم التوافق عليها ومرغوبة وضابطة وموجهة لأنماط السلوك كالعلاقات بين الأفراد والجماعات، تاريخهم مشترك وطموجاتهم ورؤاهم المستقبلية تعبر عنهم جميعهم، يسعون لتحقيقها بصورة جماعية تشاركية دون إقصاء أو تهميش أو قهر، ضمن علاقات الأخوة والمساواة والحرية والعدالة، والكل

مواطنون حكاما ومحكومون لهم نفس حقوق المواطنة وعليهم نفس الواجبات وإن اختلفت الأدوار والمسؤوليات، ولكل أبناء المجتمع نفس الكرامة الإنسانية في ظل دولة القانون، كالعلاقات بين كافة مكونات ومقومات المجتمع أساسيا التكاتف والتضامن والانسجام الذي أساسه التعاطف والثقة والاحترام المتبادى والقيم المشتركة والمعايير المتبادلة.

فما هي إذن أهم سمات الواقع المصري في الوقت الراهن؟

أهم مقومات الواقع المصري في الوقت الراهن (٨)

١ - ضعف التماسك الثقافي والأخلاقي في المجتمع المصري والتي تمثلت في انفصال أيديولوجيات النظم السياسية عن ثقافة المجتمع، وفكر العديد من جماعات المجتمع وشرائحه من سلوكيات النخبة السياسية وما تحاول فرضه من ثقافات قد تكون متعارضة مع ثقافات تلك الشرائح والجماعات النوعية من النسيج المجتمعي، التفاوت في مستويات التنمية والتقدم بين شرائح وقطاعات المجتمع مما أدى إلى وجود فجوات حضارية وتنموية، أدى إلى ظهور حركات احتجاج اجتماعي وتسارع وتيرتها، وعنف أو عدم حكمة ردود أفعال الدولة في مواجهتها.

٢ - المتغيرات الاقتصادية وتفجير المجتمع من الداخل: والتي كانت بدايتها قأنهن الاستثمار المصري والأجنبي ١٩٧٤م، وما ترتب عليه من آثار كارثية نتيجة زيادة حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وزيادة حدة البطالة واتساع رقعة الفقر خاصة بعد سياسة تحرير سعر الصرف التي طبقتها الدولة ٢٠١٦م، والحياة بصورة مستمرة تحت حالة الأزمة، وارتفاع حدة الفرز الاجتماعي (ريف/ حضر) غني / فقير، نخبة/ دهماء، تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، انتشار الفساد، تزواج المال والسلطة لحماية الفاسدين والمنسدين، على حساب حقوق الشعب.

٣ - المتغيرات السياسية، وسلوك الدولة الرخوة: النظم السياسية المصرية على مدى السبعين سنة الماضية، لم تؤمن قط رغم الشعارات الزاعقة المرفوعة بأنها نظم ديمقراطية، لم تؤمن ولم تمارس الديمقراطية، بل كانت في أغلب الأحيان حجر عثرة أمام تحقيق مقومات الحكم الرشيد وذلك بمتلصها من متطلبات الديمقراطية، كاستئثارها بالسلطة ومحاربة الشفافية، وتعطيل مؤسسات المراقبة والمساءلة من تأدية وظيفتها بإلحاقها تابعة للسلطة التنفيذية، وتعطيل الدستور إن لم يكن تغييره أو على الأقل تعديله، وكبت المعارضة ومحاربة أي رأي مخالف وأحيانا محاسبة الناس على ما يدور بخلدهم ادعاء، وتحكم أساليب الضبط الأمني بما يتسم به من غلظة وتجاوز القانون واحتقار حقوق الإنسان وكراهية الحوار، الأمر الذي أدى إلى انتشار الخوف، والانسحاب من الحياة السياسية، وتفشي عدم الثقة وانهيار رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي.

٤ - انتهازية النخبة المصرية وطفيليتها: كانت النتيجة الموضوعية للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السابقة صناعة نخبة على مقاس النظام غير منتمية إلا لمصالحها على حساب الأمة، مناقضة ومتناقضة مع قيم المجتمع وثقافته، انتهازية ممالئة للسلطة خادعة للجماهير منعزلة عنها، أساليب حياتها مناقضة لشظف العيش السائد بين أغلبية فئات المجتمع، وليس لديها من القيم ما يجعلها قاطرة المجتمع نحو التقدم والرفي بما توفره من ترأوم رأسمالي تستثمره في تصنيع الاقتصاد وترقية البحث العلمي والإبداع كما حدث في الدول المتقدمة وما زال يحدث، وإنما اتبعت أساليب حياة قائمة على الاستهلاك والمظري والإسراف والبخز المجنون، والتعالي في مجتمع يعاني ٣٥% من أبنائه من مظاهر وأبعاد الفقر المدقع كما حددها تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة ٢٠١٠، ٢٠١١.

١٥ - الاختراق الخارجي والتبعية: لقد كانت العولمة أهم آليات تعميق التباين الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد القومي، والاختراق الثقافي على الصعيد العالمي، ونشر أنماط سلوكية داعية للاغتراب والنفور المجتمعي، وتآليب شرائح المجتمع، وتفكيك الأنساق القيمية المجتمعية، واحتقار ثقافة الذات، والتقليل من شأن اللغة القومية، وسيادة اللامعيارية، والميل للهروب من المجتمع، والعزلة والانعزال، والأخطر هو ارتهان المصير والقرار لقوى هيمنة خارجية ربما بسبب ارتفاع حدة الدين، أو ربما لعنف محاولات الخارج لربط الأطراف بالمركز، وفي نفس الوقت نتيجة التمزق الذي أصاب المنطقة منها نتيجة الصراعات الأهلية التي أصابت أغلب مكونات المنظومة العربية منذ ٢٠١١.

٦ - انهيار الطبقة الوسطى: الطبقة الوسطى هي عقل المجتمع وقلبه وعزيمته وإرادته ووعيه، هي قطب الميزان، وعمود الخيمة، بقوتها يقوى المجتمع ويتقدم ويزدهر، وبالتالي تقوى الروابط المجتمعية ويتعزز التماسك المجتمعي، ومن هنا فإن غياب هذه الطبقة أو ضعفها أو تأولها أو معاناتها بسبب الظروف الصعبة التي نمر بها، والمناخ المجتمعي المناهض لدورها ورسالتها هو دليل على حالة اللاسواء المرضية التي تمر بها المجتمعات، حيث أنه من البديهيات أن صحة المجتمع من صحة طبقة الوسطى والعكس كذلك صحيح.

٧ - نقشي الفساد: يعتبر الفساد أحد أهم مظاهر اللاسواء الاجتماعي، حيث انه يعبر عن جهود يقوم بها فرد أو جماعة أو حتى شرائح متعددة من المجتمع لضمان ثروة أو سلطة أو الاثنين معا في الغالب، بوسائل غير مشروعة، إنه كسب شخص على حساب الجماهير، والفساد عندما ينتشر فإنه يؤدي إلى عرقلة وإفشال كافة الجهود التي تبذل من أجل تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة، وبالتالي تؤكد الدراسات الدولية المقارنة على أن هنا ارتباطا بين الفساد ومتوسط دخل الفرد، لأن البلدان الغنية والأوثر تقدما هي الأقل فسادا، كما أن هنا علاقة بين

الديمقراطية ومقاومة الفساد، وثمة ما يفيد بأن مؤشرات الحريات المدنية خاصة سيادة القانون على أيدي قضاء مستقل أهم بكثير من الحريات السياسية.

٨ - زيادة حدة مشاعر الكراهية (تغير بلا تعايش = كراهية): الكراهية تعبير عن المشاعر الإنسانية التي قد تنفر من الآخر أيا كانت طبيعته، شخص، مؤسسة، نظام حكم، دولة، مذهب، جماعة معينة، وتتجلى في مظاهر متعددة منها خطابات الازدراء، أو التوفير، التخويف للآخر انطلاقاً من انتمائه العرقي أو الديني أو الجغرافي أو الطبقي أو المهني ثم تتطور إلى سلوك عدواني تجاه الآخر، من أهم آليات تأجيج مشاعر الكراهية الآلية القمعية، فكراً وممارسة، الآلية الفكرية ممثلة في التضليل، الآلية التمييزية التفتيتية تطبيق مبدأ فرق تسد، من خلال بث نمط تحريض مساعد على تأليب الجماعات ضد بعضها، واتباع سياسة تمييزه لا تحقق العدالة الاجتماعية وتكريس اللامساواة.

٩ - الحرمان الاقتصادي - واتساع رقعة الفقر (لو كان الفقر رجلاً لقتلته): إن الفقر شعور واحساس نسبي بالحرمان، أي أن الفقر حرمان نسبي *Relative deprivation* يتولد عند الإحساس بالفجوة الحادثة بين ما يشعر به الأفراد أنهم يستحقونه، وما يحصلون عليه، إن انتشار الفقر بين فئات المجتمع المصري في العقود الأربعة الأخيرة في نفس الوقت الذي ازددت فيه قلة طفيلية ثراء فاحشا كان دافعا أساسيا لسلوكيات العنف، إن فقراء المدن ٢٠ مليون مصري يعانون كافة أبعاد الفقر حسب التقديرات الإحصائية، ٣٥ مليون يقل دخلهم عن دولارين يوميا وتعرفهم تقارير الأمم المتحدة بأنهم هؤلاء الذين لا يحصلون على غذاء كافي، ويعانون من ظروف العيش غير الآمنة ويسكنون في أمأون لا يرغب فيها الآخرون مثل المدافن، والعشوائيات والأماون الملوثة (مدافن القمامة) ولا يملكون دخولا ثابتة ويتقوتون على أعمال هامشية.

١٠ - الظلم - الإقصاء - القهر: لقد نشأ السجن مع ظهور أنظمة يمارس فيها البعض الاستغلال على بقية الناس لقد ارتبط السجن منذ البداية بالاستعباد ليكون أداة سياسية من أدواته، لا تنفصم عنه ولا يستغنى عنها في أية مرحلة من مراحل التاريخ، أن المجتمع الذي يوجد فيه كثرة من المسجونين السياسيين يتضخم فيه أعداد المسجونين العاديين، إن الفكرة الأساسية من وراء الاستعباد - السجن بي سلب المسجونين حريتهم، حيث أن الحرية في جوهرها حركة أنها تحريك الجسم والعقل والعواطف، تحريك الإنسان الفرد والجماعة سعيا إلى تحقيق الحرية وممارستها إبداعا للحياة وتحقيقا للذات الفردية والجماعية، وتحقيق أصالة الوجود الإنساني وقوامة الحرية التي هي نفي أويد لكل مظاهر الظلم والقهر والإقصاء.

١١ - فشل التنمية وغياب الديمقراطية: إذا كانت التنمية هي عملية وكسيع خيا ارت الناس وتحقيق كرامتهم بتوفير درجة من الرخاء الاجتماعي لكل من خلال الحرية والمشاركة والعدالة الاجتماعية وتفجير طاقات الإنسان الإبداعية اللازمة والضرورية لوجوده الإنساني، وعليه لماذا فشلت كل تجارب التنمية التي مرت بها مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى الآن، يؤكد تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣ إلى أن هناك تحديات كبيرة تعوق بناء التنمية الإنسانية تتمثل في نقص الحرية ونقص تمكين المرأة، ونقص القدرات الإنسانية وبخاصة القدرة المعرفية، كما يشير إلى أن السلطة السياسية تلعب دوراً جوهرياً في توجيه المجال المعرفي، وتقدمه أو تخلفه وذلك بحسب طبيعة السلطة التي لا تستطيع التعايش مع معرفة مناهضة لتطلعاتها، إن واحداً من أهم معوقات إنتاج المعرفة وبناء مجتمع المعرفة يتمثل في غياب الديمقراطية الذي انعكس على المعرفة انتاجاً وأوتساباً ونشراً وهو ما يتمثل في الآثار السلبية الآتية. (٩)

أ. يتسبب غياب الديمقراطية في تحويل الأمن إلى الأولوية الأولى لدل السلطة، الأمر الذي يقود حتماً إلى توجيه القسم الأوفر من الميزانيات والاستثمار إلى قطاع الأمن في مقابل إهمال قطاع المعرفة والبحث العلمي.

ب. يتسبب غياب الديمقراطية بتغليب أولوية الأمن في حرمان مجتمع المعرفة والبحث العلمي من الكوادر البشرية المميزة والقادرة على العطاء لأنها، إما أن تهجر وهو ما يسمى بظاهرة استنزاف العقول، أو تفضيل العمل بالمؤسسات الأمنية والعسكرية لما يتوافر بها من مميزات، أو تستنزف في استغراقها في الصراع على المناصب وارضاء السلطة.

ج. يتسبب غياب الديمقراطية في فقدان الحقل المعرفي لاستقلاله بحيث أصبحت السلطات الأمنية تنزع إلى السيطرة الشاملة على جميع ميادين الحياة والتحكم بها وتوجيهها بما يتناسب معها بما في ذلك قطاع المعرفة، وهو في الصدارة منها.

د. يتسبب غياب الديمقراطية في غياب الحريات وعلى رأسها حرية الفكر والتعبير والرأي وحرية البحث العلمي (الحرية الأكاديمية)، إن المعرفة لا تزدهر إلا في ظل الحرية، ومجتمع المعرفة لا تقوم له قائمة إلا في مجتمع يتمتع بالحرية، إن النقطة الأضعف في الأداء المعرفي العربي مازالت تتعلق بإطلاقه حريات الفكر والتعبير والرأي والاعتقاد والحريات الأكاديمية وحرية الوصول إلى المعلومات واستثمارها في البحث والإبداع.

فإذا كانت حالة التجانس والتضافر المجتمعيين والتماسك المجتمعي هي حالة السواء فماذا عن حالة المرض أو اللاسواء المجتمعي، حالة التفكك المجتمعي؟ (١٠)

١ - هي الحالة التي تزداد فيها مستويات الفقر بين أبناء المجتمع، وتزداد حدة الفوارق الطبقيّة بين فئاته وشرائحه.

- ٢ - الحالة التي يتم فيها الفرز والتصنيف للمجتمع فينقسم المجتمع إلى طبقات أغلبها يعاني الفقر والعوز، وأقل القليل من أبناء المجتمع يعيشون رغد العيش دون إحساس بالمسؤولية تجاه بقية أبناء الأمة.
- ٣ - هي الحالة التي يسود فيها الغضب فئات كبيرة من أبناء المجتمع، حتى وإن كان غضبا مكبوتا أو ممنوعا بالقهر، سواء كان ذلك نتيجة الظلم أو التهميش أو البطالة أو الإقصاء أو بالإبعاد.
- ٤ - هي الحالة التي تتغول فيها السلطة على بقية المجتمع فيسود التزمزيم، ويضج الناس بالشكوى، ولا استجابة من أولي الأمر، فيكون التعبير الساخط بالعنف المجتمعي الموجه تجاه ذاته أو النفاق أو الاضطراب والثورة.
- ٥ - هي الحالة التي تضطرب فيها العلاقات الاجتماعية ويسود التعصب فلا يكون هنا روابط وعلاقات اجتماعية سوية متوافقة عليها تجمع كافة أبناء المجتمع في لحمة واحدة وفق مقتضيات المواطنة الفعالة.
- ٦ - هي حالة اللامعيارية الأخلاقية والسلوكية التي تنفشي بين كافة أبناء المجتمع، فلا يوجد معايير وأنساق قيم ومدونات سلوك، توحّد الصفوف، وتوجه السلوك، فيسود في المجتمع الاغتراب وعدم الانتماء الانمالية.
- ٧ - هي حالة تزداد فيها الاستقطابات المجتمعية الناتجة عن خطاب ديني متعصب أو خطاب أيديولوجي متطرف، أو خطاب ثقافي تابع لا منتمي، قائم على الحقيقة المطلقة والرأي الواحد وماعدا ذلك إما كفر أو على أقل تقدير جاهل.
- ٨ - هي الحالة التي يخترق فيها المجتمع من الخارج نتيجة لعولمة جائرة، أو إعلام موجه لضرب الهوية وتأجيج عوامل الصراع العقائدي والثقافي والإثني.
- ٩ - هي الحالة التي لا يسود فيها القانون على الكبير، ويتم فيها تعطيل الدستور، وتراخي الدولة عن إقامة مجتمع العدل والإنصاف.
- ١٠ - هي الحالة التي يكبت فيها الفكر، ويحارب الإبداع أو على الأقل لا يهتم بالارتقاء به ودعم مناخ الإبداع، ويمنع التعبير عن الرأي أو يصادر، أو تكتم الأفواه وتغلق القنوات، وتمنع الأقلام من الكتابة وتصادر وتحرق الكتب ويسجن الرأي المخالف.
- ١١ - هي الحالة التي تصبح فيها أنماط التعبير أو السلوك بين أبناء المجتمع أو طوائفه أو بين حكام ومحكوميه متسمة بالعنف أيا كان نوعه أو مبرره.
- ١٢ - هي الحالة التي يكون فيها المجتمع (حكما ومحكومين) في وضع التبعية للخارج، فالتبعية سلب للإرادة، وطمس للذات وتحطيم للهوية، وقضاء على مقومات الإبداع وأصالة الوجود، والنتيجة لكل ذلك تفكيك الهوية وبالتالي تفكيك المجتمع.

- ١٣ - هي حالة استئثار فرد أو جماعة أوك أسرة أو مؤسسة أيا كانت نوعيتها بالسلطة، واحتكارها ومنع تداولها وتحييد الجماهير عن المشاركة وتعميم أساليب التخويف والإرهاب.
- ١٤ - هي الحالة التي ينتشر فيها الفساد والإفساد نتيجة لعدم وجود رقابة على السلطة أو على مؤسسات الدولة أو لعدم وجود شفافية ومساءلة، والابتعاد عن الأساليب الديمقراطية في الحكم.
- ١٥ - هي الحالة التي تسود فيها كل مستويات الأمية من مستوى الأمية الأبجدية إلى مستوى الأمية المعلوماتية والرقمية مع انحدار مريع لمستويات المنظومات التعليمية والصحية والثقافية.
- ثانياً- بعض التوجهات التعليمية المستقبلية من خبرات عالمية:

إذا كان تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، التعليم ذلك الكنز المدفون قد أود على، أن أهم القضايا المستقبلية للتعليم هي إقامة عالم أفضل، إحداث تنمية بشرية مستدامة، تعزيز التفاهم بين الشعوب، وتحقيق قدرة أوبر على الاستقلال الذاتي والحكم على الأمور لتساير دعم المسؤولية الشخصية في تحقيق الهدف المشترك للجماعة وألا يترك أي شخص دون أوتشاف أي من المواهب الكامنة- شأن الكنوز في أعماق كل إنسان، وبناء مجتمع التعلم القائم على أوتساب المعرفة وتحديثها واستخدامها، فإن هذا يتطلب الارتقاء بالذورة، وقوة الاستدلال والخيال، والقدرة البدنية، والحس الجمالي، مهارت الاتصال والتخاطب مع الآخرين، والاستعداد للريادة والتوجيه بما يدعم قدرة كل فرد في الاستمرار متعلما ولمدى الحياة من خلال قدرته على تنظيم مراحل التعليم المختلفة، وتهيئة عمليات الانتقاء بينها، وتنويع المسارات مع تحسين قيمته. لقد ركز التقرير على أربع قضايا أساسية اعتبرها الغايات الكبرى للتعليم هي تحقيق الذات، والتعليم للعمل، والتعليم للمعرفة، والتعليم لتحقيق العيش المشترك، إن التعليم مدى الحياة، وبناء مقومات المجتمع المتعلم، والارتكاز في التعليم على بناء القدرات (المواهب) الذاتية للمتعلم هي الركائز الأساسية لانطلاقة تربية مستقبلية. (١١)

وفي عام ٢٠٠٠ اجتمع المنتدى العالمي للتربية في دكار عاصمة السنغال ممثلو حكومات ١٦٤ بلدا، وممثلو المجموعات الإقليمية، والمنظمات الدولية والوكالات المانحة، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، واعتمدوا إطار عمل للوفاء بالتزاماتهم فيما يخص التعليم للجميع، اشتمل على ستة أهداف يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ إضافة إلى (١٢) استراتيجية ينبغي أن تساهم فيها جميع الأطراف المعنية. (١٢)

أهداف التعليم للجميع:

- ١ - الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.
- ٢ - تعميم التعليم الابتدائي.
- ٣ - تلبية احتياجات التعلم لدى النشء والكبار.

- ٤ - محو أمية الكبار.
 - ٥ - المساواة بين الجنسين.
 - ٦ - نوعية التعليم.
- والاستراتيجيات الإثنتا عشرة هي :-
- ١ - زيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي.
 - ٢ - تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن أطر قطاعية متكاملة حقاً، ومرتبطة بالقضاء على الفقر.
 - ٣ - التزام المجتمع المدني ومشاركته في استراتيجيات تطوير التعليم.
 - ٤ - تطوير نظم الإرشاد وإدارة التعليم قابلة للمساءلة والتقييم.
 - ٥ - تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والنقلات.
 - ٦ - تنفيذ استراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين.
 - ٧ - إجراءات لمكانة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
 - ٨ - إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية وجامعة وتتوفر لها الموارد بصورة منصفة.
 - ٩ - تحسين اوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية.
 - ١٠ - تسخير التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات للمساعدة على تحقيق مبدأ التعليم للجميع.
 - ١١ - المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم.
 - ١٢ - الاعتماد على الآليات القائمة.
- واضح أن التعليم للجميع، ومجتمع التعلم، وتحقيق ذات المتعلم بالمعرفة والعمل والتعايش المشترك هي ركائز العمل التربوي وحتى ٢٠١٥ وفق رؤى المجتمع الدولي.
- وفي نقلة نوعية نحو مستقبل التنمية المستدامة، اعتمدت الحكومات في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ٢٠١٥، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كالتى تعرض أهداف التنمية المستدامة ال (١٧) والتي تنص عليها الخطة التي هي رؤية شاملة نحو المستقبل، وهي:- (١٣)
- ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
 - ٢ - القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.
 - ٣ - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
 - ٤ - ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
 - ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات.

- ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- ٩ - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
- ١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية....
- ١٥ - حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها.
- ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة.
- ١٧ - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: إن خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠) هي التزام بين الحكومات ، وخطة عمل من أجل الناس والكوكب والازدهار ، وتتضمن (١٧) هدفا للتنمية المستدامة التي تتسم بكونها متكاملة وغير قابلة للتجزئة ، وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة البعد الاقتصادي ، والبعد الاجتماعي والبعد البيئي ، ويشكل التعليم عاملا أساسيا في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠) ، ورغم أن التعليم يبرز بصفة هدفا قائما بذاته، فإنه يرتبط ارتباطا مباشرا وبشكل خاص بكل من الصحة والرعاية والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والتحقق من آثار المناخ ، كما أنه يرتبط بصورة غير مباشرة بكافة أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة (٢٠٣٠) ، فما أهم مضامين الهدف الرابع من خطة التنمية المستدامة (٢٠٣٠) ، والذي نصه " ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، يتضمن الهدف الرابع سابق الذكر الغايات المرتبطة بالنتائج والتي تتركز في عشر غايات من أهمها.(١٤)
- أ. ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول العام (٢٠٣٠) ، وعليه فإن توفير مسار متكامل من التعليم الأساسي والثانوي الجيد والمنصف والممول من الاموال العامة لمدة (١٢)

عاما، منها (٩) أعوام على الأقل من التعليم الإلزامي مرتكزا أساسيا من مرتكزات التوجهات المستقبلية للتنمية المستدامة.

ب. ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي، وعليه فتوفير فرص الحضانة ورياض الأطفال للكافة وبنفس النوعية ، وأن كان لسنة واحدة قبل التعليم الابتدائي، يؤديه مربون ذوو إعداد جيد ، توجهها مستقبليا ومرتکز للتنمية البشرية .

ج. ضمان تكانؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، وعليه فإن الحد من العقبات التي تحول دون تنمية المهارات وتعميق التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وتوفير فرص التعليم مدى الحياة للشباب والكبار، وجعل التعليم الجامعي والعالي مجانيا وفي متناول الجميع أحد أهم التوجهات المستقبلية التي تصفها الثورة الصناعية الرابعة، وثورة الطموحات المتصاعدة. د. تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة، ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام (٢٠٣٠) ، وعليه ينبغي التوسع في إمكانات الانتفاع المنصف بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ، وضمان الجودة ، وتنوع طرائق التعليم والتدريب ليكتسب الشباب والفتيات والكبار الكفاءات والمهارات والمعارف اللازمة للحصول على عمل لائق وتأمين سبل العيش، والتشديد على تنمية المهارات المعرفية وغير المعرفية القابلة للنقل والرفيعة المستوى مثل القدرة على حل المشكلات، والتفكير النقدي، والإبداع، والعمل الجماعي ضمن فريق ، ومهارات الاتصال وعليه فإن التعليم المستمر والتدريب المستمر ودفع الشباب فتيان وفتيات والكبار لأوتساب المهارات المعرفية وفوق المعرفية أحد أهم اتجاهات التطور المستقبلي للتعليم والتربية.

ق. القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم كضمان تكانؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة ، بما في ذلك ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة ، بحلول (٢٠٣٠) وعليه فإن الانصاف والادماج لكل دون إقصاء واستثناء لأي اعتبار مهما كان مرجعه، كذلك المساواه بين الجنسين، بحيث تتواجد لجميع الفتيات والفتيان وجميع النساء والرجال فرص متساوية لتعلم بتعليم جيد جدا، وبلوغ مستويات متساوية فيه وحتى فوائد متساوية من هذا التعليم، من أهم التوجهات المستقبلية.

ك. ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار رجالا ونساء على حد سواء بالقراءة والكتابة والحساب بحلول (٢٠٣٠)، وعليه فإن ضمان أن يكون الشباب والكبار في جميع أنحاء العالم قد بلغوا بحلول عام (٢٠٣٠) مستويات ملائمة ومُعترف بها للكافة في امتلاك المهارات الوظيفية للقراءة والكتابة والحساب المعأدة لمستويات التي يتم بلوغها بالنجاح وإتمام التعليم الأساسي ... إذن تعميم التعليم الأساسي للصغار والكبار وفق صيغ مناسبة كل حسب حاجته أحد أهم التوجهات المستقبلية.

ز. ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلم ونبذ العنف، والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول (٢٠٣٠) وعليه فإن تدعيم إسهام التعليم في إنفاذ حقوق الإنسان وتوطيد السلم وتحقيق المواطنة المسؤولة ، اتجاها مستقبليا .

تنطلق الغايات الستة المنشودة من الهدف الرابع من مبادئ أساسية هي:

١. أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، بل أنه حق تمكيني، بدونَه يفقد الإنسان قدرته على المحافظة على كافة حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمهنية، وبذلك يكون مواطنا ناقص الأهلية.

٢. التعليم صالح عام، تتحمل الدولة المسؤولية بصفة رئيسية في حماية واحترام الحق في التعليم وعليه فغن أي تقصير من الدولة في توفير هذا الصالح العام أو التنازل عن مسؤوليتها تجاهه أو حماية اللامساواة كعدم الانصاف في توزيع هذا الصالح العام على فئات المجتمع وشرائحه، يفقدها الأهلية ويخضعها للمساءلة المحاسبية.

٣. ترتبط المساواة بين الجنسين ارتباطا لا انفصال له بالحق في التعليم للجميع، وهذا معناه أن المساواة بين الجنسين هو أحد مظاهر التكاثر في فرص الحياة من كافة أبناء المجتمع وأن ديمقراطية التعليم ترجمة لديمقراطية المجتمع.

إن خطة التنمية (٢٠٣٠) تتشكل من خمسة أهداف رئيسية (١) الناس؛ القضاء على الفقر والجوع، (٢) الكوكب؛ حماية الكوكب من التدهور (٣) الازدهار؛ ضمان أن يتمكن كافة البشر بالتمتع بحياة مزدهرة ومنتجة (٤) السلام؛ تعزيز بناء مجتمعات مسالمة وعأدة وشاملة للجميع، (٥) الشراوات؛ تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراوات العالمية من أجل التنمية المستدامة.

إذا كانت هذه هي أهم التوجهات المستقبلية بالنسبة لمجال التعليم التي تبنتها منظمات الأمم المتحدة كاليونسكو والمؤسسات الدولية في ضوء المتغيرات المعاصرة خاصة العولمة والثورة الصناعية، فما أهم التوجهات بالنسبة لخبرات ونظم دول متقدمة؟

خبرات بعض الدول في مجال التعليم: سوف أقوم بعرض خبرات ونظم بعض الدول والتي من أهمها:

أولا - تجربة المغرب: (١٥)

تتمتع دولة المغرب الشقيق في أقصى شمال غرب أفريقيا، وهي دولة عربية نظام الحكم فيها ملكيا وتعتبر من البلدان العربية التي لها خبرة متقدمة في مجال التربية ، يظهر ذلك من الاهتمام بقضية تمويل التعلم ، وربط التعلم بسوق العمل ومسألة اللغات في التعليم ، كما يظهر في المنهج التي اتبعته، خاصة الاهتمام والاستفادة من التجارب السابقة، كالمعمل على تطوير إيجابياتها والبناء عليها، واعتماد المداخل الميدانية التي تسمح بامتحان التقارير والدراسات وبإغنائها وتعميقها، وتسمح كذلك بإبداع الحلول الواقعية، وإعادة الاعتبار إلى الممارسين التربويين المباشرين ، واعتماد منهج الاشتراؤ والتعبئة ، تجسيدا للديمقراطية ، والمشاركة في تشخيص المشأول وبللورة الحلول، كضمان فاعلية أفضل في التنفيذ والتقويم ، ونهجاً يسمح بانخراط واسع للمجتمع وتنظيماته في إصلاح التعليم وتطويره، ومواجهة التحديات .

إن المسارات الأساسية لحركة إصلاح التعليم وتطويره في القرن الحادي والعشرين في دولة المغرب الشقيق تتلخص في:

١ - **تعميم التعليم وتوسيعه:** وقد تم السير في عدة مسارات لتحقيق هذا المحور، وكان من أهمها:

أ. **تعميم التعليم الابتدائي والأولي :** ولتحقيق استيعاب كامل لتلاميذ الفئة العمرية (٦ - ١١) سنة حيث وصل ٩٤ % ، يقابله معدل قبول في الصف الأول الابتدائي وصل ٩٧ % من أطفال (٦ سنوات) .

ب. **توسيع شبكة الاطعام المدرسي لتعطي ٤٦ % من مدارس الوسط القروي، ويستفيد منه أوثر من مليون تلميذ.**

ج. **تفعيل برنامج التربية غير النظامية في تقديم خدمة تربوية لأطفال (٨-١٦) سنة الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أو غادروا مبكراً، من أجل إعادة ادماجهم في التعليم النظامي أو التكوين المهني ، أو إعدادهم للحياة العملية.**

د. يعد تبلور سلك مسار الاستدراؤ (العودة للتعليم النظامي) الذي يستهدف إعادة ادماج أطفال (٩-١١) سنة في التعليم النظامي ثم تعريف وتطوير برنامج التربية غير النظامية للوفاء بهذا الهدف.

ق. تعزيز جهود تعميم التمدرس باقرار القأهن المتعلق بالنظام الأساسي للتعليم الأولي (المدارس القرآنية تمثل ٨٠% منها) وتحديثها وتوفير الوسائل التعليمية المناسبة لها، واعداد المدرسين والمربين اللازمين في مجال توسيع التعليم، والعمل على دمج هذا التعليم ضمن المنظومة التربوية الوطنية .

- **توسيع قاعدة التعميم الإعداد والثأهي** : بحيث يمكن تعميم التعليم الإعدادي على كل تلاميذ المرحلة الإبتدائية ، كذلك توسيع التعليم الثأهي العام ليستوعب 60% من تلاميذ المرحلة الإعدادية.

- **تعزيز التعليم التقني** : وهذا المحور يشمل التوعية بأهمية التعليم التقني والآفاق التي يفتحها سواء آفاق الدراسات العليا أو آفاق الحياة العلمية، وفتح منافذ الحياة العلمية أمام حملة شهادة البكالوريا في التعليم التقني ، وتوسيع وتنويع التخصصات في التعليم العالي التقني ، حيث وصلت (٢٨) تخصصا في ٢٠٠١، وتحسين التجهيزات وربط شعب التعليم التقني ببعض ثأهيات التعليم العام، وتوفير المدرسين الأوفاء ذوي المستوى العالي والحاقهم في المدارس العليا للأساتذة، وتوسيع آفاق الدراسات أمام خريجي التعليم التقني، وتحسين التوجيه وتدعيم المصادقية من خلال إحداث (المجلس الوطني للتعليم التقني) .

٢ - **العناية بجودة التعميم وتحديثه**: إذا كان المحور السابق ركز على الاتاحة فإن هذا المحور قد ركز على النوعية والجودة والتحديث لكافة مقومات المنظومة ، وقد تحقق ذلك بين العديد من المسارات ، تنمية التربية البدنية والرياضة بالمدرسة، المراجعة المستمرة للمناهج والبرامج، تنوع وتعدد التخصصات (الأقطاب) إلى خمسة مسارات بدل أدبي وعلمي، وكل قطب إلى عدد من الشعب لمواجهة تنوع وتعدد قدرات الطلاب، وتجديد الكتاب المدرسي في وضع معايير أواديمية وتربوية وفنية للكتاب المدرسي شكلا ومضمونا مع الاهتمام بالمعينات التدريسية المرتبط بعملية التدريس والمكملة للكتاب المدرسي، كمراجعة الامتحانات والاهتمام بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان.. وأخيرا اعتماد التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال في التعليم ، مع العلم أن تحت كل مسار من هذه المسارات يوجد عدد كبير جدا م الإجراءات التي تسهم في إنجازه على أومل وجه.

٣- تسيير التعليم وإعادة الهيكلة:

كل ذلك بهدف تعزيز الحياة المدرسية بتنوع مجهودات الضبط والتقنين التي أعيدت في ضوئها صياغة حقوق وواجبات المعلمين وتنظيمات الد ارسه، وأنواع وأشكال وأدوات الأنشطة المختلفة العلمية والثقافية والفنية والرياضية، وتدعيم دور المؤسسة التعليمية وتوسيع صلاحيتها في تدبير وتسيير شئونها العامة والتربوية ومشاركة مختلف الأطراف التعليمية في ذلك إلى جانب إشرأو التلاميذ كالشركاء الاقربين من جمعيات الآباء وجماعات محلية وجمعيات مهنية لأجل ذلك كانت المسارات الأساسية لهذا المحور منصبة على الحياة المدرسية كما سبق وصفها، والاستشارة والاشرأو إنطلاقا من المبادئ الديمقراطية والحقوقية، والطبيعة الاجتماعية للحقل التعليمي، وفتحته على مساهمات الجميع، بما يضمه الاشتراو والاستشارة عن تشخيص أفضل للمشأول وبلورة أفضل للحلول والتدابير، ومن نتائج أرقى عند التنفيذ والمتابعة والمراجعة، اللامركزية واللامركز، لامركزية الإدارة ولا مركزية السلطة، والتعبئة الوطنية الواسعة، وتفعيل جمعيات آباء وأولياء التلاميذ، واعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات في الإدارة، تعزيز دور التعليم الخصوصي من أجل شغل مكافئة أوثر اتساعا وأوثر فاعلية في نظام التربية والتكوين المغربي.

إننا يجب أن ننتبه إلى الجدلية القائمة بين مستوى التعليم والوضع الاقتصادي والسياسي والثقافي في الدولة والمجتمع، إذ يصعب وجود مدرسة جد متقدمة عن وضع مجتمعه إلى حد القطيعة بينها، فالمدرسة في كل الأحوال صورة عن المجتمع.

بعض الملاحظات على التجربة المغربية

- إن موضوع الإشرأو والمشاركة والتعبئة إذا كانت فكرة إشرأو القاعدة في وضع السياسات العمومية صحيحة من حيث المبدأ، فإنها نسبية من حيث التطبيق، وتصبح محدودة في مجتمعات مبنية على أساس التعبئة من فوق .
 - إذا كان للمجتمع المدني دور فاعل في عملية الإصلاح والتطوير، فإنه في كثير من الأحيان ما يتحول الى دور ترقيعي على هامش عجز الدولة عن الإطلاع بأدوارها الاجتماعية.
 - في موضع اللامركزية ، فإنه توقف عند حدود حلقات المركزية والجهوية لاتخاذ القرار، وأصبحنا أمام مناركة كون القأنهن مؤسس للامركزية القرار في حين البيروقراطية الإدارية تركز على المركزية الشديدة التي شكلت تراجعا واضحا عن الوضع قبل الإصلاح.
- إن الإصلاح أو التطور أم إصلاح وتطوير مزدوج الوظيفة فيه قد ينجح في بلوغ أهدافه ومن ثم يشكل طفرة في التقدم الاجتماعي ويفتح الطريق لمشاريع اجتماعية أخرى، كما أنه

يمكن أن يلعب دورا عكسيا إذا لم يحقق أهدافه أو يظل واقفا معلقا وسط الطريق بأنه سيشكل الحاجز الأثر صعبة أمام مشاريع إصلاحية قادمة.

ثانيا - تجربة قطر: (١٦)

تنطلق تجربة قطر من أشكالية وجود نظام تعليمي كبير لا تجتمع فيه الكفاية الكمية بالكفاية النوعية ، نظام يفتقر إلى التكامل بين عملياته الرئيسية ممثلة في التعليم والتعلم والتقويم، وقصور في عمليات التطوير التعليمي والتربوي، وانخفاض نوعية المعلمين والممارسين التربويين، وقد تم تشخيص الواقع التعليمي في، هدر في الموارد التعليمية المخصصة للتعليم ، عدم الاستخدام الأمثل للفرص التعليمية مما يؤدي إلى هدر في الموارد البشرية، عجز النظام التعليمي عن تحقيق مردود اقتصادي واجتماعي مكافئ للمنصرف عليه، انخفاض مستويات التحصيل (الفاقد النوعي) الذي يعبر عن ضعف مخرجات النظام التعليمي والتي هي مدخلات لسوق العمل، كعدم أوتساب الطلبة مهارات انتاجية عالية، انفصال التعليم عن حركة المجتمع وبعده عن توجهاته المستقبلية ومعأوسته لحركة التنمية، ومسئوليته عن الخلل الهيكلي في مصفوفة العمالة، وانطلاقا مما سبق كانت فكرة المجمعات التربوية (المدارس المطورة) التي تضم المرحلة الابتدائية، والمرحلة الإعدادية ، والمرحلة الثانوية بنات وبنين، كذلك باختيار النخبة المتوقعة من طلبة الصف الحادي عشر العلمي، ولهذه المجمعات لجنة للإشراف عليها، وفكرة تطوير المناهج الدراسية في المجمعات التربوية مع التركيز على أن يكون هناو متطلب أساسي هو التربية الإسلامية، وعلم الكمبيوتر، والتربية الرياضية، التربية الفنية، وست مجموعات تحتوي على مواد دراسية تقدم على مستويين عال وعادي، يختار منها الدارس أربع مواد على مستوى عال، ومادتين على مستوى عادي، وعدد ساعات المادة في المستوى العالي (٢٤٠) ساعة والمستوى العادي (١٥٠) ساعة.

كما اهتمت التجربة القطرية بالمنظور الشمولي التكاملي للتطوير وتضمن برامج من ضمنها برنامج لمعلم المعلمين والمشرفين وآخر لتقويم العملية التعليمية ، وبرنامج تطوير ثقافة المؤسسات التعليمية، ومركز التطوير الاستراتيجي للتعليم العالي ، كما تبنت التجربة القطرية مشروع تمهين التعليم ومن اهم برامجها: نحو نموذج تطبيقي لتمهين التعليم ، وبرنامج الترخيص بمزاولة المهن التعليمية، والتنمية المهنية المستدامة للمعلم، كذلك كان مشروع الجودة النوعية لتطوير الأداء الإداري والتنظيمي لمؤسسات التعليم ، ومشروع الجامعة الإلكترونية والمدرسة الإلكترونية، ومن أهم برامجها الشبكة الإلكترونية لتطوير العلوم والرياضيات ومركز التطوير المهني المستمر، كذلك من أهم مشاريع التطوير، مشروع الارتقاء بالنواتج التعليمية من خلال تعزيز المهارات الأساسية للصفوف المبكرة بمؤسسات التعليم العام، برنامج المواطنة بين

مخرجات التعليم العالي والمتطلبات المنهجية، المركز التربوي لدراسات اللغة العربية، ثم أخيراً مشروع الشراكة بين مؤسسات التعليم والمجتمع، ولتحقيق ذلك أنشئ المجلس الأعلى للتعليم، ويعمل تحت مظلة هئتين (هيئة التعليم) وتضم مكتب المدارس المستقلة، (ومكتب معايير المناهج) و(مكتب التطوير المهني)، و (هيئة التقييم)، كوكان من أهم الاتجاهات المستقبلية المدارس المستقبلية: وهي مدرسة ممولة من الدولة حكومياً، ولها الحرية في تنفيذ رسالتها وأهدافها التعليمية الخاصة بها مع الالتزام بالبنود المنصوص عليها في العقد المبرم مع هيئة التعليم، حيث يجب أن تلتزم هذه المدارس بمعايير المناهج الموضوعة من قبل هيئة التعليم في مواد اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم، والالتزام بالتدقيق المالي الدوري و التعليم بها مجاني لكل من له حق التعليم الحكومي وترتكز مبادرة التعليم لمرحلة جديدة والتي تجسدها المدارس المستقلة على مبادئ الاستقلالية والمحاسبية والتنوع والاختيار والتي توفر التشجيع على الابتكار وتحسين أنماط الطلاب من خلال استقلال المدارس وحرية اختيار فلسفتها التربوية وطرق تدريسها ما دامت التزمت بالمعايير الجديدة للمواد سابقة الذكر وتوفير بدائل تربوية متنوعة مع المحافظة على معايير ثابتة لمستوى الأداء، وحق الاختيار والمشاركة لأولياء الأمور بحسب ما يتناسب مع رغباتهم وإمكانياتهم وقدراتهم ، ثم تحمل المسؤولية من حيث قياس وتقويم أداء الطلاب وتعلمهم وتقديمهم.

ثالثاً - تجربة هونج كونج: (١٧)

تركز تجربة هونج كونج على تحقيق تغيير عميق ونوعي في المجال التربوي يشمل الغايات والمضمون والممارسة والإدارة، كذلك للتأود من صلاحية هذه التغيرات للمستقبل، كذلك من خلال ملاءمة التربية للبعد العالمي، وإلى الحصول على الموارد والدعم من مختلف أنحاء العالم يتم ذلك من خلال العولمة في التربية، أما على الصعيد المحلي ، فيكون بزيادة ملاءمة التربية للواقع المحلي، ومشاركة المجتمع المدني للحصول على الموارد والدعم وصياغة المناهج المناسبة للحاجات المحلية.

أما على الصعيد الفردي ، فذلك من خلال رفع معدلات الدافعية والمبادرة والابتكار عند الطلاب والمعلمين، إن أهم التوجهات المستقبلية للتعليم في القرن الحادي والعشرين يمكن إجمالها في رؤية مكونة من النقاط التالية:

- بناء مجتمع يقدر التعلم المستدام، وتأمين كافة الألفية والفرص لتحقيق ذلك.
- رفع المستوى العام للطلاب والمجتمع.
- بناء نظام مدرسي متنوع يؤمن للطلاب خيارات شديدة متنوعة.
- خلق مناخ تعليمي يرحب بالإبداع والاستكشاف.

- التأويد على أمية التربية الأخلاقية والعاطفية والروحية.
 - تنمية نظام تربوي يوفق بين التقاليد العريقة والتنوع الثقافي والانفتاح الدولي.
- إن المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها هذه التوجهات هي: أن الطالب هو المحور، كأنه لا أحد يخسر، والاهتمام بالتنوع، والتعليم يكون شاملاً، وتحريك المجتمع ككل أي المشاركة.
- كما أن أهم محاور الإصلاح فيه إصلاح القبول والامتحانات الرسمية لإزالة العوائق وتأمين المكان للجميع، إصلاح المناهج وتحسين طرائق التدريس، تحسين طرائق القياس حتى تصبح قيمة للتعليم والتعلم، تأمين فرص متنوعة للتعلم المستدام في المرحلة الثانوية وما بعدها، صياغة استراتيجية فعالة للموارد، رفع المستوى المهني للمعلمين، اتخاذ إجراءات لدعم المربين في المدرسة من مدرسين ومدرء.
- وتم إعادة تجميع كافة المواد الدراسية ضمن ثمانى مساقات تعليم رئيسية هي: اللغة الصينية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، العلوم ، التكنولوجيا، الفنون، التربية البدنية، العلوم الاجتماعية الإنسانية.
- وعلى كل طالب أن يحصل على تعلم كان ومتوازن في كل هذه المساقات حتى يمكنه أن يكتسب مهارات عامة، هي: مهارات التعاون والمشاركة، ومهارات التفكير النقدي، ومهارات حل المسائل، مهارات التواصل، مهارات تكنولوجيا المعلومات، مهارات إدارة الذات والإدارة الذاتية، المهارات الإبداعية، مهارات حسابية، مهارات الدرس.
- يكتسب كذلك قيم واتجاهات مثل:
١. قيم شخصية أساسية: الصدق، العقلانية، الشجاعة، الإبداعية، الحقيقة، الفردية.
 ٢. قيم اجتماعية أساسية مثل المساواة، الحب، الحرية، المصلحة العامة، العدل، التبادلية، الثقة.
 ٣. قيم شخصية مساندة مثل: تقدير الذات، الانفتاح، الاستقلالية، الثبات، الاستقامة، الحشمة.
 ٤. قيم اجتماعية مساندة مثل: التعددية ، سمة القأنهن، الديمقراطية، الوطنية، حقوق الإنسان وواجباته، التسامح.
 ٥. اتجاهات شخصية مثل: التفاؤل، التعاون، حس المسؤولية، التكيف مع الظروف، احترام الحياة الإيجابية.
- كما كان من أهم التوجهات المستقبلية هو تشجيع استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في التربية، كما كان اتباع منهج الإدارة الذاتية في المدارس أحد أهم الاتجاهات لتأمين المرونة المطلوبة والفعالية في اتخاذ القرارات وتنفيذها.
- ومازال التحدي قائماً في تجربة هونج كونج لإيجاد الصيغة الملائمة للتوفيق بين الأفكار الغربية والتقاليد والعادات الشرقية.

رابعاً - تجربة ماليزيا: (١٨)

تقع ماليزيا في أقصى جنوب شرق آسيا، ويتكون الهرم السكاني من ثلاثة مجموعات رئيسية هي أبناء التراب (السكان الأصليين) ٦٥% ، الصينيون ٢٦%، الهنود التاميل ٧% ، آخرين ١%، وهم موزعين على ديانات عدة مثل الإسلام 60.4% ، والبوذية ١٩.٢%، والمسيحية ٩.١% ، الهندوسية ٦.٣% ، وديانات أخرى ٥%، ونتيجة لهذا التعدد والتنوع العرقي والعقائدي هنا وأربعة أنماط من المدارس التي تستخدم جميعها اللغة الوطنية الماليزية للتدريس بالإضافة إلى اللغة الإثنية كلغة ثانية.

الفلسفة التربوية الوطنية من مبادئها، المساواة بين جميع الأولاد في الحصول على الفرص والبرامج التربوية واعتماد مناهج مدرسة واحدة للجميع، استخدام المعرفة والمهارات السابقة في التعليم وربطها بواقع الحياة، التكامل بين الجوانب الذهنية والروحية والانفعالية والمادية، التركيز على القيم النبيلة بأبعادها الروحية والإنسانية والوطنية، التركيز على تحسين استخدام اللغة الماليزية الوطنية بالإضافة إلى اللغات الصينية التاميلية والإنجليزية، التربية المدرسية تعد وتهيئ الطلاب للحياة، وللاستمرار على التحصيل المعرفي مدى الحياة.

الاهتمام بتطوير المناهج أدى إلى تعديل المناهج التكاملية للتعليم الأساسي والثانوي استجابة للتغيرات السريعة في مجال التكنولوجيا، واستجابة للنظريات الحديثة في التعليم والنمو في ماليزيا، واستجابة للمتطلبات المستجدة في القرن الحادي والعشرين.

لقد كان هنا والعديد من العوامل المساعدة في تحقيق الإصلاح والتغيير التربوي لعل من أهمها: ١. استمرار الجهود الحكومية لتوسيع وتحسين التربية وبرامج التدريب من خلال زيادة ميزانية التربية سنوياً.

٢. تراوَم الخبرة على مستوى سنوات في السياسة التربوية لرفع نوعية التربية والتوسيع فيها لتلبية النمو السريع للوطن .

٣. توفر برامج توعية المعلمين لاطلاعهم على المناهج الجديدة ورفع مستوى فاعليتهم.

٤. التدريب المستمر للمسؤولين التربويين محلياً وفي الخارج لتحصيل معرفة أوبر ودراسة أفضل في تخطيط وتنفيذ الإصلاح التربوي.

٥. وعي الرأي العام ودعمه لتنفيذ برامج الإصلاح التربوي لتلبية حاجات النمو الثقافي والاجتماعي.

٦. وعي الأهل القوي والتزامهم الشديد بأهمية التربية لإنتاج ماليزيين مبدعين ومبتكرين.

٧. تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص لتكثيف الجهود للحصول على تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال وتطبيقها في مجالات الحياة كافة .

٨. تطلع الوطن لإنتاج عمال متخصصين كفؤين تكنولوجيا ومعلوماتيا لتمكين الوطن من التنافس دوليا وتلبية متطلبات اقتصاد المعرفة.

ومن التوجهات التربوية الضرورية التي تسعى إلى تحقيقها ماليزيا في نظمها التربوية، ضرورة دعم الاتجاه نح التمهين أو المزيد منه بين المعلمين، ضرورة إزالة الفروق بين الريف والمدينة من حيث التربية والتعليم تحقيقا لديمقراطية التعليم، ضرورة زيادة نسبة الطلاب في المسارات العلمية والتكنولوجية لتصبح ٦٠% من مجموع الطلاب كذلك من خلال زيادة تأهيل المدارس المهنية والتقنية، تدريس مادة العلوم بدءا من الصف الأول من التعليم الأساسي ، زيادة تأهيل مختبرات العلوم والتكنولوجيا، زيادة عدد مدرسي العلوم والتكنولوجيا، التوسع في التعليم العالي في القطاعين الرسمي والخاص وبلورة تصور واضح لدور القطاع الخاص في التعليم العالي ، التوسع في التربية ما قبل المدرسة، مرحلة الروضة، التوسع في إنشاء المزيد من المدارس المختلطة عرقيا ودينيا بهدف تحقيق المزيد من الوحدة الوطنية، تخفيض نسبة التسرب من التعليم الأساسي والثانوي ودعم واستمرار الطلاب الفقراء في المدرسة.

التركيز على أهمية التربية المدنية والأخلاقية لبناء طالب ناجح ومواطن منتج، والعمل الجاد على محاولة التوفيق بين متطلبات العولمة والتأثيرات الغربية من جهة والهوية الثقافية الوطنية من جهة أخرى.

خامسا : التجربة الفرنسية: (١٩)

تقف فرنسا بين تصورين لنظامها التربوي: تصور هرمي يلائم المركزية، والصالح العام تحدده وزارة التربية الوطنية، وتلعب كل مؤسسة دور وحدة التنفيذ، وتصور جديد يقوم على استقلالية المدارس. كان الاتجاه لاستقلالية المدرسة نتيجة فشل إصلاح النظام التربوي انطلاقا من نقطة مرجعية واحدة، سواء تعلق الأمر بتكافؤ الفرص، أو البحث عن الفعالية أو حقوق المستهلكين أو سعادة الطفل، أو حقوق الأسر والجماعات ، كما لن تعد للدولة الراعية الإمكانات السابقة لممارستها، وعليها أن تنقل جزءا من ميزانية التربية إلى الهيئات المحلية وبالتالي منح هامش من الاستقلالية، من جهة أخرى يتمنى اللاعبون الاجتماعيون الحصول على إمكانات المشاركة في إدارة الخدمة العامة.

تؤدي هذه الحالة إلى إعادة النظر بمفهوم الإدارة المدرسية، كيف نسير نظاما يقوم على شبكة انطلاقا من المدارس؟ وكيف تضمن الدولة وحدة الشأن العام في هذا النظام، والاحتفاظ بالقيم التي هي مسئوليتها: إنشاء ثقافة موحدة لـل أطفال من أصول مختلفة، التكافؤ التربوي، استقلالية المدرسة بالنسبة للوحدات المحلية، وعليه لا تعني الثقة في استقلالية اللاعبين والمدارس تراجعاً من قبل الدولة، وإنما يعني تغييراً من أشكال تدخلها، لم نعد نتحدث

عن تنظيم وتحكم بل عن "حقن النظام بالمادة الرمادية"، لإثارة المبادرات وتقييمها وإبلاغ اللاعبين بنتائج هذا التقييم حتى يتمكنوا من تصويب عملهم، أي جعل المدارس منظمات مفكرة. وحيث أن تحقيق هدف التكافؤ لم يعالج إلا بصورة شكلية في مرحلة المركزية، فإن هناك فرضية بأن الاستقلالية تعد أسلوبان حقيقيان لتحقيق هذا الهدف، وأن هذه الاستقلالية تعد تخفيفا تنظيميا يترك لاستراتيجيات الأفراد والسوق حرية الحركة، كذلك لاعتبارين هامين: هو تنوع مبادئ العدالة في المجتمع، ذلك أن التكافؤ لم يعد كافيا كمرجع وحيد، وإن النضال ضد الاستبعاد يقدم لمدارس هدفا جديدا، فالمطلوب دمج جميع الأطفال بالعالم الاجتماعي مهما تكن مكانتهم فيه، أكثر من السعي إلى إيصال أبناء الشعب إلى المواقع المسيطرة بالنسبة للأولاد المستحقين .

يوضع تدريجيا تنظيم شبكي يقوم على معايير الجودة، ويظهر هذا التنظيم حاجة المدارس إلى التصرف على أساس القواعد نفسها، حتى تتمكن من تبادل الطلب أو من منح أرصدة تساهم في تكوين الشهادات، إن أهالي الطلبة الذين يرغبون بتسجيل أولادهم في جامعات النخبة لديهم مصلحة أكيدة في إلحاقهم بمدارس ثانوية تنتسب أصلا إلى الدوائر الدولية ، لقد ظهر شكل جديد من التعاون بين أصحاب الكفاءات القابلة للنقل والذين بإمكانهم في حال حدوث أزمة استكشاف صيغ جديدة للموارد من جهة، وأولئك المقيدون ضمن تعريف محلي للمهن - إن التفاوتات بين المدارس تتزايد، لكن من المؤكد في الوقت نفسه أنه في المحلي تختبئ إمكانات للديمقراطية غير مستثمر .

ما الذي يمكن استخلاصه من عرضنا لخبرات المنظمات الدولية وخبرات بعض الدول المتقدمة في مجال التربية؟

ما يمكن استخلاصه من هذه الخبرات ربما يعبر من وجهة نظرنا عن أهم التجهيزات المستقبلية للنظم التربوية والتي من أهمها :

١. إن أية إصلاحات تربوية علمية شديدة التعقيد، تتطلب رؤية للإنسان في علاقته بالوجود وطبيعة المعرفة، ولها توجهات أخلاقية وذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية، باختصار لا يوجد تطوير تربوي دون فلسفة تربوية.
٢. أنه لا يمكن أن يكون هناك إسهام للتعليم في تطوير مجتمعه والمحافظة على هويته، في مجتمع جامد أو متخلف، فكيف يطور التعليم مجتمعه إن لم يكن المجتمع في نهج التطوير، كان لم يكن للتعليم نوع من الاستقلالية.

٣. أن التعليم للجميع هو أحد أهم التوجهات المستقبلية، وأن مفهوم للجميع أن يحصل كل أبناء المجتمع نفس الفرص التعليمية التي يحتاجونها للاستثمار لطاقتهم لأقصى درجات الاستثمار حتى يكونوا مواطنين منتجين ومحققين لذواتهم.
٤. أن تحقيق التعليم للجميع إعمالاً لمبدأ الحق في التعليم للصغار والكبار على السواء يتطلب الإتاحة الكاملة في كافة المراحل والمستويات التعليمية، حتى يتحقق الاستيعاب الكامل، وكذلك الجودة في النوعية لكافة المسالك والمسارات.
٥. إن ديمقراطية التعليم أحد أهم التوجهات المستقبلية حتى يجرم أي إقصاء أو تهميش واستبعاد لأي من أبناء المجتمع ولأي سبب كان، فليس هناك أي سبب أيا كان يحرم أي مواطن من حقه في التعليم والتعلم.
٦. إن استمرارية التعليم - التعلم مدى الحياة Life Long Education ، أصبح فلسفة تربوية تفرضها روح العصر والثورة المعلوماتية والثورة الصناعية الرابعة فلا حدود زمنية للتعليم (من المهد إلى اللحد)، ولا حدود مكانية للتعليم (المدرسة ليست مكان التعليم الوحيد) وكل الصيغ التعليمية لها نفس القيمة ما دامت تسهم في بناء كل من الفرد والمجتمع .
٧. أن التربية غير النظامية والتربية العرضية بالتكامل مع المدرسة، والت مدرّس المباشر، والتعليم/التعلم من بعد ذات دور أساسي وحاسم في تحقيق الإتاحة وتحقيق الجودة لكل من التعليم الأساسي وتعليم الكبار، والتعليم العالي.
٨. إن هناك اتجاهًا نحو تأسيس نظام تعليمي يعترف بالتعليم على أساس الأداء الحقيقي الفعلي، وفي مثل هذا المنظور لا يهم كيف اكتسب الفرد قدراته، أو أين اكتسبها، بل المهم هو الإتقان والمدى الذي وصل إليه في تعلمه.
٩. التعلم كعملية والمدرسة أو الجامعة كمؤسسة تستمد مبرر وجودها وملائمتها مع حاجة المتعلمين، لامن حاجة المعلمين ولا الإداريين، ولا غيرهم ، مهمتها أن تؤمن حاجات المتعلمين، للمتعلمين أو آبائهم أو يقرروا فيما إذا كانت الاحتياجات التي عندهم تتوافق أو تلتقي مع احتياجات المجتمع أو احتياجات الدولة كائنة ما كانت.
١٠. المشاركة والاستشارة المجتمعية، فقد أصبحت قوى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات أهمية كبيرة في المشاركة في تحقيق غايات التطوير التربوي، وكذلك هذا غير ممكن إلا في المجتمعات الديمقراطية حيث أنه لا يوجد مجتمع مدني بالمعنى الحرفي لهذا المفهوم إلا في المجتمعات ذات النظم الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية اجتماعيا وسياسيا والمنفتحة ثقافيا ونظمية، كما إن جمعيات أولياء الأمور والآباء والأمهات دور أساسي في تحقيق المشاركة في صنع القرار وتنفيذه وتقويمه.

١١. تعميم مرحلة ما قبل المدرسة على كافة أطفال الشريحة العمرية (٤-٦) سنوات، سواء بصيغ حديثة (حضانة ورياض أطفال) أو من خلال صيغ تقليدية (الكتاتيب /المدارس القرآنية) أو ما كان يسمى بالتعليم الأولي في مصر، وما زال كذلك حتى الآن في المغرب الشقيق.
١٢. اللامركزية والمدرسة المستقلة (أمريكا - قطر - فرنسا)، اللامركزية في الإدارة على المستويات الإقليمية والمحلية واستقلالية المدرسة (التمويل مكفول من الدولة (أما بقية المكونات من الفلسفة والسياسة والخطة والفعاليات والتقويم من اختصاص المدرسة تفعيلا لعلمية التعلم، واطلاقا للإبداع، وتشجيعا لمبادرات، وتحقيقا للمشاركة.
١٣. التعليم لتحقيق الاستقلال الفكري والمادي والمحاينة على الهوية، فلا مستقبل مع التبعية، لأن التبعية مسخ للهوية وتعطيل للإبداع والابتكار، واغتراب في الآخر، كما أن الماضوية اغتراب في التاريخ وكلاهما معطل.
١٤. التعليم للقضاء على الفقر، فأفة الأمم التفاوتات الرهيبة في توزيع مصادر الدخل والثروة، الأمر الذي يؤدي إلى قلة تملك الثروة وبالتالي السلطة وأغلبية محرومة ومهمشة وأمية، كلما كان رأس المال المادي يمكنه الاستحواذ على رأس المال الثقافي (المعرفي ، التربوي ، الرمزي)، يمكنه حيازة السلطة، فإن الفقر ركيزة كل أنواع الحرمان بما فيها الحرمان الثقافي.
١٥. التعليم التقني والفني أحد أهم التوجهات المستقبلية، وذلك انطلاقا من إعداد عمال المعرفة، وليس مجرد العامل الماهر أو الفني، تحقيقا لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، بتوحيد المرحلة الثانوية المتكاملة التي تعد للدراسات الأكاديمية والمهارات العلمية في نفس الوقت.
١٦. التوظيف التربوي الكامل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم سواء داخل المدرسة (تكنولوجيا التعليم)، أو كمقرر د ارسى ، مقررات علوم الإعلام والاتصال والحواسيب، أو من خارج المدرسة التعليم الإلكتروني، المدرسة الافتراضية والجامعة الافتراضية، والتعليم من بعد، والتعليم المتأوب، والتعليم المفتوح...الخ.
١٧. تمهين مهنة التعليم وهذا أحد أهم التوجهات المستقبلية نتيجة التغيرات العميقة التي حدثت في أدوار المعلم حيث أصبح باحثا، ومدرسا، وموجها، ومشرفا، وميسرا، ومخططا، ومقوما ... وفي نفس الوقت معلم/ متعلم، وعليه أصبح هناك اهتمام بتنوع وتعدد أبعاد الإعداد قبل المهنة، وتعدد وتنوع أبعاد التنمية المهنية المستمرة، وأصبح هناك ضرورة للترخيص لمزاولة المهنة، وكذلك معايير للالتحاق ومعايير للاستمرار، ومؤسسات مسئولة عن ذلك.
١٨. رفض تسليع التعليم، فمن الخطأ الفادح الخلط بين النشاط التجاري والاقتصادي والنشاط التربوي، والعمل على تشيئ التعليم والمتعلمين والمعلمين وسائر الممارسة التربوية، واعتبارهم

سلعا ملقاه في السوق، إن الاتجاه التجاري النفعي مرفوض أوقفوا فرض نماذج الشركات التجارية على المدارس كالجامعات.

١٩. تعزيز دور التعليم الخاص في تحقيق غايات التنمية التعليمية لكن ضمن فلسفة واضحة أساسها العدل التربوي المحاذية على معايير الدولة في المناهج واستراتيجيات التعليم والتماصك المجتمعي.

٢٠. دعم مسارات الاستدراك التربوي ضمن سياسة القلب و ل - كذلك لمن لم يلتحق بالتعليم عند سن الإلزام، أو تسرب منه أو طرد، وكذلك تحسين الاتصال بين صيغ التعليم وأشكاله لتدارك عوامل اليدر التربوي، كتحقيق واستمرارية التعلم ضمن التعليم المتناوب.

٢١. الاتجاه نحو تغيير ثقافة المدرسة بجعلها جماعة إنمائية للنمو التعلم المستمرين في إطار بحثي تشاوري تعاوني تكافلي تلقائي في المبادرات والاستجابات ، يضمن الأمن النفسي الدائم للمتعلمين جميعا طلبة ومعلمين وانطلاقهم في معارج الإبداع.

٢٢. الاتجاه نحو التوسع في إتاحة التعليم العالي والجامعي لكافة شرائح المجتمع، بحيث لا يقل نسبة الملحقين به عن ٦٠% من الشريحة العمرية (١٨-٢٣) سنة، مع الاهتمام بتوفير مسارات تعليم عالي وجامعي للكافة بصيغ تعليمية غير نظامية، وكذلك توفير كافة سبل الإتاحة والجودة لفرص التعليم مدى الحياة لكافة أبناء المجتمع.

المحور الثالث: الواقع التعليمي المصري في ضوء التوجهات المستقبلية:

في هذا المحور سيتم استعراض الواقع التعليمي وفق الاتجاهات المستقبلية السابقة كما يلي:

١ - بالنسبة لموضوع وضوح الرؤية أو الفلسفة التربوية لنظام التعليم في مصر: جاء في الهدف الاستراتيجي الثاني لرؤية مصر (٢٠٣٠) الإنسان المصري، البرنامج الحديث الثاني ، تأكيد الهوية العلمية من خلال تطوير التعليم قبل الجامعي، وإتاحة التعليم للجميع دون تميز، وتنافسية نظم ومخرجات التعليم، وتطوير التعليم الفني، وتحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي، وتعزيز دور البحث العلمي في تحسين بيئة الأعمال ، وتعميق التنمية التكنولوجية، ومعالجة الفجوات التكنولوجية، إنشاء صندوق الوقف الخيري لكل من التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي ، وتطوير منظومة التعليم العالي والجامعي، وتطوير التعليم الفني التطبيقي، تفعيل مشاركة العلماء المصريين بالخارج، وتحت هذه العناوين العديد من الإجراءات المتوقع مساهمتها في تحقيق المطلوب، لكن نظرة سريعة على هذه العناوين تؤكد عدم اتساقها أو تكاملها ، وترابطها في سلسلة من الأهداف والغايات التي تشكل رؤية فلسفية واضحة تعبر عن هوية المجتمع وتراعي متطلبات العصر ، رؤية منطلقاتها تعبر عن الواقع كما نعيشه، كما تعبر عن مشاركة الناس أصحاب المصلحة في صياغتها حتى تتبناها، بل هي رؤية فورية وبالتالي رغم

أنها بها عناصر جيدة ومطلوبة وهو حاجة إيجابية، إلا أنها رؤية فوقية غير واقعية أو تعبر عن طموح مجتمعي، وتدل على مشاركة مجتمعية وهذا سلبي وربما مرضي.

هل هناك أدلة أو مؤشرات على الإفتقار إلى فلسفة تربوية لنظام التعليم في مصر؟

ما دلالة التخطب الذي لا سابق له بالنسبة لما يطلق عليه إصلاح تعليم ما قبل المدرسة؛ الأول حضانة، والثاني حضانة، مع الأول الابتدائي والأول ثانوي، ما دلالة التخطب الذي لا سابق له بالنسبة للمناهج عامة والكتاب المدرسي خاصة، والتابلت الذي يقدم على أنه بديل للكتاب وربما المعلم، ما دلالة التخطب الذي لا سابق له بالنسبة لسياسة تعيين المعلمين بالمراحل المختلفة، ما دلالة التخطب بالنسبة لمدارس النيل، والمدارس اليابانية، والمدارس التجريبية ... الخ، إن جل تصرفات الإدارة التعليمية بكافة مستوياتها حتى القيادة التعليمية الأولى تسير دون أي توجه من فلسفة تربوية أو سياسة تعليمية واضحة معلنة ويتوافق عليها ، كما إن جميع مفكري التربية ومتخصصيه وأساتذتها محيدين عن المشاركة في صنع القرار التربوي، أو حتى استشارتهم فيما يجري بالمنظومة من إجراءات لا تخضع لأي معايير علمية تربوية ، أو استرشاد بخبرات علمية.

بالنسبة لإسهام التعليم في تطوير المجتمع: من المعلوم إن العلاقة بين التعليم والمجتمع علاقة تبادلية بمعنى إن المجتمع الساعي للتقدم المؤمن بالإبداع والتغير، نظامه التعليمي لابد إن يكون مؤمنا بالتغيير مدفوعا للتطوير، كذلك بما يوفره المجتمع للمنظومة التعليمية من حرية أكاديمية ، واستقلالية ، وكفاية تمويل، وتقدير للعلم والعلماء وبالتالي يكون مخرجات نظام التعليم مآلها الإنتاجية والمشاركة والإبداع والانتماء فتتحقق جدلية الصعود الحزوني المستمر في معارج التقدم - فإذا كان المجتمع يرتاب في حرية الرأي، ويتشكك في الحرية الأكاديمية ، ويتحسب للاستقلالية الجامعية، والإبداع ليس من أولوياته وتسوده العقلية المغلقة النصية ... الخ، فإن التوجه الأساسي لن يكون إطلاق التعليم من عقاله لينفذ المجتمع من وهدهته، وإنما للأسف سيكون المزيد من التكبيل وأشياء أخرى.

٣ - بالنسبة للتعليم للجميع: باعتباره أحد أهم الاتجاهات اللازمة لتعزيز قدرة المجتمعات في تحقيق متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، نلاحظ إن هناك فجوة كبيرة بين ما هو معلن وبين الواقع، حيث إن تحقيق هذه الغايات يتطلب العمل على تحقيق الإتاحة التامة للجميع للحصول على فرص تعليمية وفق حاجاتهم، كما نجد إن التعليم لا يحتل مكانة تتناسب مع أهميته، يتضح ذلك من خلال ضآلة الإنفاق على التعليم ونسبة من إجمالي الناتج القومي حيث كانت 2.15% في الوقت الذي ينص الدستور على ٤% من إجمالي الناتج القومي، من جهة أخرى فإن نسب الاستيعاب في التعليم ما قبل المدرسي لم تتجاوز ١٧% من الشريحة العمرية (٤ - ٦) سنوات،

والتعليم الأساسي لم يتجاوز ٩٤% من الشريحة العمرية (٦ - ١٥)، والثانوي لم يتجاوز 59.4% من الشريحة العمرية (١٥ - ١٨)، والتعليم الجامعي لم يتجاوز ٣٠% من الشريحة العمرية (١٨ - ٢٣) في الوقت الذي وصل فيه معدل الاستيعاب في التعليم الجامعي والعالي في العديد من الدول فوق ٦٠%، أما من حيث الجودة التعليمية فإن ارتفاع كثافات الفصول، وتعدد الفترات في المبنى المدرسي الواحد، وقصر طول اليوم الدراسي، وتقليص عدد أيام السنة الدراسية، وتقليدية طرق التدريس، وانخفاض كفاية التعليم الفني الداخلية والخارجية... إلخ جعل مصر تحتل مرتبة متأخرة في التقارير الدولية المرتبطة بالتنمية البشرية. (٢٠)

٤ - بالنسبة لديمقراطية التعليم: توجد تفاوتات في الإتاحة والاستمرار وجودة الفرصة والنتائج كذلك مستمر على مدى تاريخ التعليم المصري، وهذه التفاوتات بين الريف والحضر، والذكور والإناث والأغنياء والفقراء، وقد ازددت حدة هذه التفاوتات بعد زيادة حدة الفقر بعد برنامج تحرير سعر الصرف ٢٠١٦، كما زادت بزيادة التوسع في التعليم الخاص (المدارس الدولية ومدارس اللغات... إلخ)، دون إعطاء نفس الرعاية للتعليم الحكومي، يمكن مراجعة رسالة دكتوراه سلامة العطار ١٩٨٩، رسالة دكتوراه هبة الشاعر ٢٠١٨.

٥ - بالنسبة لاستمرارية التعلم: هناك توجه عام لتحقيق هذا التوجه سواء بالنسبة للدراسات العلمية التربوية أو بعض التجارب مثل التعليم المفتوح، والجامعة الإلكترونية، وبنك المعرفة... إلخ، إلا إن هذا كله غير مترابط أو متكامل أو ضمن رؤية واضحة، بل هي أحد مسارات تسليع التعليم، ومنفذ للحصول على تمويل بصرف النظر عن الغاية أو المنتج، وهكذا تم تحريف التوجه المستقبلي عن غايته.

٦ - التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي: أحد أهم التوجهات المستقبلية ورغم وجود هيئة لتعليم الكبار منذ ١٩٩٢، وتعدد مراكز تعليم الكبار على مستوى الجامعات الحكومية والخاصة، وكذلك مراكز التعليم المفتوح، إلا أنها جميعا تعمل منعزلة ومنفردة وأحيانا تكرر بعضها بعضا، ويعارض بعضها بعضا، ما يهدر القدرة ويقلل الفعالية، ويزيد الكلفة.

٧ - الأداء الحقيقي معيار التوظيف والعمل: مازال التعليم النظامي هو الحائز على التقدير المجتمعي، والمعترف به في كل العالم، في مقابل هامشية أنماط التعليم الأخرى، وأساليب التدريب الخارجية عنه، وما زالت الشهادة النظامية وليس الأداء الحقيقي هي معيار التوظيف والعمل، مما تسبب في إجهاض كل محاولات توظيف التعليم غير النظامي والتعليم العرضي.

٨ - التعليم لإشباع حاجات المتعلمين: مازالت احتياجات المتعلمين ليست هي أساس الممارسة التربوية إذا ما قورنت بأولوية حاجات النظام أو حاجات سوق العمل أو حاجات الأيديولوجية المجتمعية، كذلك ربما لا يوجد فيها مكان لحاجات المتعلمين وعليه فإن التعليم في مصر مازال

يعمل في اتجاه الإلماء والتلقين والقهر والتميط لشخصية المتعلمين لإعداد متعلم مطيع مساير فاقده الهوية والحيوية.

٩ - المشاركة المجتمعية: رغم أنها أحد أهم التوجهات ليس لتحقيق الديمقراطية أو للارتقاء بالفعالية الاقتصادية، وإنما لتحقيق الرشد في صنع القرار وتحسين الرؤية للواقع، وضمان التنفيذ الصحيح للتطوير والارتقاء بمعدلات الشفافية والمحاسبية والحوكمة التعليمية - إلا إن واقع المشاركة في مصر هو تهميش الجماهير والأخطر هو الإصرار على الانفراد بالمسئولية واستبعاد حتى الممارسين التربويين سواء كانوا الخبراء والمفكرين أو حتى المعلمين والإداريين أو أولياء الأمور أصحاب المصلحة الحقيقية.

١٠ - تعميم مرحلة التعليم ما قبل المدرسة: باعتبارها من أهم المراحل التي اهتمت بها التوجهات المستقبلية كذلك لما لها من أهمية قصوى في تهيئة الطفل للتعليم النظامي، وما تعنيه لمبدأ تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وبما تساهم به من أدوار في مواجهة الحرمان الثقافي لأبناء المهمشين، وبالتالي كان الاتجاه لتعميمها أو على الأقل تعميم عام واحد للجميع قبل التعليم الابتدائي سواء من خلال صيغة الحضانة الحديثة أو المدرسة الأولية (الكتاتيب بعد تحديثها كما في المغرب)، ورغم ذلك مازال ما لا يقل عن ٨٠% من أطفال ما قبل المدرسة لا يحصلون على هذه الفرصة، كان هناك تفاوتاً لا معقولاً في الفرص التي يحصلون عليها ٢٠% من الشرائح المجتمعية التي تتفاوت بين الغني الفاحش (الحضانات الدولية)، والمهمشين (حجرات غير صحية).

١١ - اللامركزية والمدرسة المستقلة والمدرسة التعاقدية: تعتبر اتجاهاً يتم الحديث عنه باستمرار سواء في الخطب الرسمية أو الخطابات الأكاديمية والبحوث العلمية ورغم ذلك مازالت مركزية صنع السياسة والاستراتيجيات وسلطوية اتخاذ القرار وفوقية نمط الاتصال والإدارة بالأوامر واللوائح هي النمط السائد، الأمر الذي أفقد العملية التعليمية ديناميكيته وفعاليتها وصعد المجتمع وقضى على أية مشاركة، وأجهض جل مبادرات الإصلاح.

١٢ - التعليم لتحقيق الاستقلال المادي والفكري والتخلص من التبعية المادية والفكرية دعماً للهوية وإطلاقاً للإبداع وقضاء على الاغتراب : أحد أهم التوجهات المستقبلية - ولمصر تجربة رائدة في هذا الاتجاه في الخمسينيات والستينيات، إلا إن الواقع المعاش يعاني ردة لا مثيل لها نحو التبعية الفكرية والمادية ولعل أخطر مظاهر هذه الردة هي محاولة استنزاع تجارب تعليمية في غير بيئاتها مثل تجربة المدرسة اليابانية، والجامعات الأجنبية وفروع من الجامعات الأم في بلادها هذا على مستوى الواقع، أما على مستوى الفكر فإن الفكر التربوي في عمومها الآن ما هو إلا نقل مشوه وممسوخ من الفكر التربوي الغربي فنحن ننقل دون وعي، وننقل من تجارب

غربية بعينها دون الاستفادة من كافة الخبرات العالمية، بل إن هناك نوعاً من تحقير الذات كذلك بإهمال الثروة التربوية للتجربة المصرية الممتدة على مدى أكثر من قرنين والتي تحتوي على كنوز للإصلاح وتتلاءم مع الواقع المصرى والعربى المعاش.

١٣ - التعليم لمواجهة الفقر والقضاء عليه: لا يختلف عليه أحد بما يحققه في المتعلمين من بناء للقدرة الذهنية والوجدانية والمهارية قدرات الإنتاج والتواصل والنقد والإبداع وحل المشكلات والقدرة على إدارة الذات، وإدارة التنمية والمحافظة على مصادر الثروة وإبداع مصادر جديدة لها، كل هذا وغيره كثير هو المأمول من الممارسة التعليمية، فيزداد الإنتاج ويتكافأ التوزيع فيسود العدل وتتكافأ فرص الحياة، إلا إن الممارسة التعليمية عندنا بما تتسم به من جمود وتبعية وتقليدية وسلطوية وتنميطية لا تحقق المرجو من التعليم وممارسة مجتمعية لمواجهة الفقر، بل إن المخجل أن التعليم يزيد التفاوت ويكرس التهميش ويوطن الفقر.

١٤ - التوجه نحو التعليم التقني والمهني: ليس جديد على السياسة التعليمية المصرية بل هو توجه تبنته الدولة منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي كان نتيجته إدخال مجالات مهنية بالتعليم الأساسي، وتقليص الالتحاق بالتعليم الثانوي العام إلى ٣٠% من الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الأساسي، ٧٠% التعليم الفني، ولكن رغم ذلك لم توضع استراتيجيه واضحة للارتقاء بهذا التعليم لمستوى المواءمة مع متطلبات التوظيف، ورغم ما تفرضه الثورة الصناعية الرابعة من متغيرات على سوق العمل بحسب ما جاء في تقرير التنمية لعام ٢٠١٩ (الطبيعة المتغيرة للعمل) كالتى تؤكد على إن المهارات الأقل تقدماً التي يمكن استبدالها بالتكنولوجيا آخذ في الانخفاض، وفي الوقت نفسه يرتفع الطلب على المهارات المعرفية المتقدمة، والمهارات الاجتماعية، ومجموعة المهارات المرتبطة بزيادة القدرة على التكيف - رغم ذلك فإن التعليم الفني ما ازل يعاني من الإهمال والنظرة المجتمعية الدونية.

١٥ - من التوجهات المستقبلية كذلك التوظيف التربوي الكامل لتكنولوجيا الاتصال والإعلام: في التعليم سواء داخل الفصل، أو خارج الفصل أو في الإدارة المدرسية في صنع القرار والاتصال وعقد المؤتمرات والندوات عن بعد أو في المناهج وطرق التدريس أو توفير فرص تعليمية غير نظامية ولانظامية من خلال الفصول الافتراضية والتعليم الإلكتروني، والجامعة المفتوحة، والتعليم المتناوب... إلخ، إلا إن قصور الشبكات، وضع الإنترنت وعدم إتاحتها بالكامل، وارتفاع أسعاره، والأمية التكنولوجية وعدم الاعتراف المجتمعي وكذلك مجتمع العمل بالفرص التعليمية التي يحصل عليها الفرد من خلاله - كل ذلك عقبات في طريق تحقيقه.

١٦ - الاتجاه العالمي لجعل التعليم مهنة، ومن يقوم بها محترف: كان يكون لها قواعد وأدوار وأساليب للمحاسبية، ونقابات أو روابط رعاية وإن تكون لها إعداد نظري وتطبيقي نظامي في

مؤسسة تعليم عالي أو جامعي كان لا يتم مزاولتها بدون الحصول على رخصة، كان يكون هناك بروتوكولا واضحا ومحددا للتنمية المهنية المستدامة للمعلمين كأن يكون للمهنة دستور أخلاقي واضح محدد مثل مهنة الطب أو الهندسة أو المحاماة، كان يكون هناك مدونة سلوك معلومة مشفوعة بقسم محدد عند بداية مزاوله المهنة- رغم هذا إلا أنه مازالت هناك اضطرابات وعيوب وأحيانا محاربة لممارس مهنة التعليم، وعدم اتخاذ خطوات جادة في هذا الاتجاه، ولعل أسلوب تعيين المدرسين الجدد وسلبهم كل وأعني كل حق من حقوق العمى دليل على ذلك، ورغم ما يحدث للمعلمين الجدد من إهانات والقذامى من اتهامات لا يوجد هيئة مجتمعية واحدة تدافع عنهم وهذا مخالف لما يحدث في أي دولة في العالم، رغم وجود نقابة للمعلمين هي من أقدم النقابات ولم يكن ولن يكون لها دور في حماية المهنة.

١٧ - أوقفوا فرض نماذج الشركات التجارية على التعليم، التعليم ليس سلعة، والمدرسة ليست

مصنعا أو مؤسسة تجارية، أو سوبر ماركت : التعليم هو الممارسة المجتمعية لبناء المواطن المنتج المنتمي، هو الحفاظ على الهوية بالحفاظ على الثقافة، وهو مسار المجتمع لتحديد مصيره والمحافظة على مكانته وبالتالي من الخطأ الفادح الخلط بين النشاط التربوي والنشاط الاقتصادي أو التجاري، لا يمكن إن يكون التعليم سلعة من معه يلزمه ومن لا يملك لا يلزمه، النزعة التجارية التسليعية للتعليم في كل مراحل ومستوياته ومساراته التي تجتاح المجتمع المصري الآن (جائحة تسليع التعليم) نتائجها وبالا على وحدة المجتمع، تماسك المجتمع، تعاضد المجتمع، فالسعي الحثيث نحو تصنيف المجتمع ونفريقه لن ينتج عنه إصلاحا ولا تنمية.

١٨ - تعزيز دور التعليم الخاص في تحقيق غايات التنمية التربوية : أساسها فلسفة مجتمعية

واضحة قوامها عدالة تربوية ومحافظة على مقومات الهوية، والقدرة على العيش ضمن روح العصر، وفي نفس الوقت تعزيز التضامن المجتمعي هذا الاتجاه يرفض تسليع التعليم، أو صبغه بالصبغة التجارية، أو تقديم تعليم للقمّة التي تملك الثروة والسلطة على حساب بقية أبناء الأمة- كل ذلك مرفوض، وانما المقصود هو مساهمة أرس المال الخاص مع الدولة في إتاحة الفرص التعليمية لكافة أبناء الأمة وفق نفس المعايير وضمن نفس فلسفة التربية المجتمعية- وهذا لا يحدث بل العكس هو الذي يجري في واقع الممارسة التربوية، ونظرة بسيطة على واقع التعليم قبل الجامعي وحتى الجامعي يجعل المرء يضع يده على قلبه خوفا على المستقبل.

١٩ - دعم مسارات الاستدراك وتجسير قنوات التواصل بين كافة أنماط التعليم : وذلك ضمن

سياسات القبول والترقي لإتاحة الفرص التعليمية لمن لم يحظ بفرص تعليمية نظامية في بداية السلم التعليمي (٨ - ١١) سنة بحيث يمكنه استدراك التحاقه بالتعليم النظامي، أو لمن تسرب

في أية مرحلة ويريد العودة لأي مسار أو مسلك تعليمي أو لم يحصل على أي مستوى من مستويات القرائية، أو لمن يريد لظروف تخصه أن يغير مساره وأسلوب تعليمه، كل ذلك زيادة في الإتاحة، ودعما للجودة وسدا لمنابع الأمية، ومواجهة لعوامل الهدر أي أنواع الهدر الكمية أو الكيفية ورغم ذلك فإن واقع الممارسة التربوية في التعليم المصري لا يوجد بها أي شيء من توجهات الاستدراك أو التجسير بين الأنماط التعليمية.

٢٠ - الاتجاه نحو تغيير ثقافة المدرسة : فالثقافة المدرسية هي المعول الأساسي الذي يركز عليه النجاح في أم توجه مستقبلي للإصلاح أو التنمية التربوية أو العكس، كلما كانت المدرسة هي مؤسسة ذات طبيعة خاصة، حيث أنها في الأساس مؤسسة ثقافية، فإن ثقافة المعلمين والإداريين والطلب وكافة عناصر هذه المنظومة لها الدور الأكبر في إنجاز غايات أية فلسفة تربوية، كلما كان الاتجاه الثقافي المستقبلي للمؤسسة التربوية (المدرسة/ الجامعة)، هو أنها جماعة إنمائية للتعليم المستمر والارتقاء الذاتي والمجتمعي في إطار بحثي تشاوري تعاوني تشاركي تلقائي في المبادرات والاستجابات، فهذا يتطلب إيمان باللامركزية واستقلالية المدرسة وثقافة الحوار والتفاوض، وإيمان بحرية الرأي وحق الخطأ والمحاولة والتجربة والحكم الذاتي.. إلخ - إلا أن نظرة بسيطة ومراجعة لما سبق من نقاط يؤكد أن الثقافة المؤسسية للمدرسة المصرية مازالت تقليدية تابعة للمركز لا رأي لها ولا يمكنها المشاركة في صنع القرار ولا تملك أية مبدأة أو مبادرة أو حتى إبداء الرأي فيما يفرض عليها من قرارات.

٢١ - الاتجاه نحو إتاحة التعليم العالي والجامعي للكافة: سواء بصيغ نظامية أو غيرها من الصيغ التعليمية المعلومة والمجربة، والمراجعة البسيطة تؤكد إن نسب الالتحاق بالتعليم الجامعي من الشريحة العمرية (١٨ - ٢٣) سنة في الدول المتقدمة لا تقل عن ٦٠% بالتعليم العالي والجامعي النظامي كان هناك فرصا تعليمية بصيغ غير نظامية متوفرة لمن لم يلتحق بالتعليم العالي أو الجامعي النظامي، وإن مسار التعليم/ التعلم مدى الحياة، أصبح يضم ضمن مكوناته التعليم العالي والجامعي للجميع باعتبار ذلك ضرورة تفرضها متطلبات الثورة الصناعية الرابعة من ناحية، ومتطلبات بناء مجتمع المعرفة من ناحية أخرى - ورغم ذلك فإن نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي النظامي في مصر لم تتجاوز ٣٠% من الشريحة العمرية (١٨ - ٢٣) سنة وأنه يوجد عجز صارخ في توفير الفرص التعليمية اللازمة المطلوبة، فهناك عجز في الإتاحة يحرم المجتمع من قدرات بشرية هائلة، ويحرم هذه القدرات من فرصتها في الإنتاج والإبداع وتحقيق الذات، بل إن الفرص التعليمية المتاحة رغم قصورها تعاني انخفاضاً ملحوظاً في جودتها ونوعيتها بما لا يتلاءم مع متطلبات العصر.

والسؤال بعد هذه الرحلة التي طالت بعض الشيء أين يقع نظام التعليم المصري على متصل
السواء والمرضى التربويين؟

والرأي عندي إن نظامنا التعليمي على مستوى السياق النظري - الخطاب التربوي
سواء كان الرسمي أو الأكاديمي، أو خطاب الممارسين على أرس المنظومة التربوية - هذا
الخطاب مشبع بمفردات السواء التعليمي، فهو يتحدث عن الديمقراطية في التعليم وعلى أن
التعليم أمن قومي، وعلى أن التعليم للجميع، وعلى الجودة ومعاييرها ومؤشراتها، وعن كافة أنواع
الإدارة وعن المشاركة والاستشارة، وعن المدرسة المستقلة والمدرسة المشروع، والمدرسة
المنتسبة، وعن المعلوماتية ومجتمع المعرفة والاهتمام بالتعليم التقني والتوسع في التعليم العالي
خاصة التعليم

العالي الخاص والأجنبي، وعن توظيف الإعلام في التربية والتخطيط الاستراتيجي والقيادة
التحكيمية والقراءة، وحق طفل ما قبل المدرسة في التعليم، والارتقاء بالبحث العلمي والتكنولوجي
والتعليم في مواجهة التهميش والفقر... إلخ، وغير ذلك مما لا يحصى من مفردات الخطاب
التربوي شديد المعاصرة وشديد الصحة، وفي مقابل ذلك: سياق عياني معاش لا يسر عدو ولا
حبيب مفرداته الواقعية مؤلمة، فلا يوجد استيعاب كامل في كافة المراحل، ولا تكافؤ في الفرص
وبالتالي لا ديمقراطية حيث أن هناك كافة أنواع التفاوتات التي تحدث عنها كافة الخطابات
التربوية سواء التي ترجع للجنس أو النوع أو للمستوى الاجتماعي والاقتصادي، أو اللون، أو
الموقع الجغرافي - وهناك النقيض تماما لكل متطلبات الجودة وبالرجوع لأي مؤشر نحكمه،
وهناك تضيق في الإنفاق على التعليم حتى كان نص الدستور على عكس ذلك، وهناك تدني
لمهنة التعليم، وهناك إهمال للمدرسين يصل لحد احتقارهم ومحاولة النيل منهم، وهناك إدارة
سلطوية تقليدية جامدة واحتلالا للمواقع الإدارية سواء العليا أو الوسطى أو حتى على مستوى
الوحدة الأساسية (المدرسة) بأساليب أقل ما توصف به بأنها لا تتسم بالكفاءة أو الموضوعية،
ومحاربة للكتاب المدرسي بدعك توظيف التكنولوجيا المعلوماتية (تابلت) في واقع مجتمعي
غير مستعد في بنيته الأساسية (الكهرباء - الشبكات - توافر التكنولوجيا وعدم استيرادها) ناهيك
عن إنتقاد للبنية الفوقية اللازمة للاستثمار الأمثل للتابلت أو أية تكنولوجيا أخرى، وهناك رسوب
متكرر وتسرب وهدر تربوي مرتفع في كافة مراحل التعليم ومساراته، والتعليم الجامعي حاله يرثى
له حيث أصبح هناك ثلاثة قطاعات للتعليم العالي والجامعي، القطاع الأول: تعميم حكومي
حوالي ٢٧ جامعة حكومية تقوم بتعليم وتدريب حوالي ٩٠% من طلاب التعليم الجامعي
بإمكانيات مادية ضئيلة ٩٠% من ميزانيته لا توفي مرتبات العاملين بها لحياة كريمة والباقي
لتسيير كافة مكونات المنظومة الجامعية بما في ذلك البحث العلمي الذي لا ترصد له الدولة

سوى 0.2% من إجمالي الناتج القومي مقارنة 5% من إجمالي الناتج القومي في إسرائيل التي لا يزيد سكانها عن ٨ مليون نسمة مقابل ١٠٠ مليون مصري، وإجمالي ناتجها القومي ضعف إجمالي ناتجها القومي تقريبا، وفي نفس الوقت الذي تعاني فيه كافة مدخلات المنظومة التعليمية من نقص فادح في الإمكانيات، فإذا اجتمع كل ذلك مع نمط إدارة قائم على إصدار الأوامر واختيار القيادات الجامعية بطريقة غير ديمقراطية أقل ما يمكن أن توصف به عملية الاختيار، أما القطاع الثاني: من التعليم العالي والجامعي فهو التعليم العالي والجامعي الخاص وهو التعليم الخاص غير الأجنبي وهذا النمط من التعليم العالي والجامعي أقرب لمشروع تجاري استثماري منه لمشروع تعليمي جامعي حقيقي، حيث لا تتوافر له البنية الأساسية خاصة الأستاذ الجامعي فكافة الجامعات الخاصة والأهلية المصرية تتطفل على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية حيث لم يسبق إنشاءها أية خطوات جادة أو حتى غير جادة لإعداد أعضاء هيئة تدريس خاصين بهذه الجامعات أو حتى بناء معامل ومختبرات ومستشفيات جامعية، كما أنها لا تخضع بصورة كاملة لإشراف المجلس الأعلى للجامعات، كما أنها لم تأت بجديد من حيث التخصصات والمجالات المعرفية التي تقدمها لطلابها، وإنما هي تكرر وربما يكون مشوها لما هو موجود بالجامعات الحكومية، ناهيك على أنه لا يلتحق بها سوى أصحاب القدرة المادية والذين ربما لا تكون لديهم القدرة على مواصلة الجهد أو الرغبة فيه، أما القطاع الثالث: فهو الجامعات الدولية الأجنبية والتي ربما لا توجد دولة من الدول المتقدمة إلا ولها جامعة من الجامعة الأمريكية إلى البريطانية والفرنسية والألمانية والروسية... إلخ والتي يعتبر تواجدها في حد ذاته علامة استفهام كبيرة تواجه فلسفة التعليم الجامعي عامة وأهدافه خاصة ومنتجاته أو مخرجاته بصفة أخص، يضاف إلى هذا القطاع التوجه الجديد الذي تتبناه الحكومة الحالية من افتتاح فروع للجامعات الأجنبية في العاصمة الإدارية الجديدة، وبعض المدن الجديدة، كل ذلك دون رؤية واضحة أو استراتيجية محددة مضبوطة بسياسة تعليمية للتعليم الجامعي تخدم ارتقاء المجتمع وتحافظ على هويته.

- إن الخطر الداهم قبل ذلك هو المناخ المجتمعي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والأيدولوجي، كالذي ترتب على أحداث ٢٠١١، ٢٠١٣، بما ترتب عليها، من أحداث جسام مازالت تداعياتها مستمرة حتى الآن، لعل أخطرهما جميعا، حالة الشقاء المجتمعي الذي شق المجتمع ولأول مرة في تاريخه إلى فسطاطين، أحدهما وهم قلة متطرفة تمارس العنف والإرهاب ضد الدولة والمجتمع، مما أدى إلى حالة من الحذر والترقب والخوف لدل الكافة، والشك في الآخر وتغليب المواجهة والاستباق لحماية المجتمع من العنف والإرهاب، وفوق كل ذلك جائحة كورونا والموقف المجتمعي من مواجهتها والاضطراب وأحيانا الإهمال وعدم تحمل المسؤولية أو

الجهل والفهلوة كل ذلك جعل المنظومة التعليمية وربما كافة منظومات المجتمع في حالة من التشوش والاضطراب انعكس على مستويات الإنجاز وبالتالي أصبح التعليم أقرب إلى حالة المرض منه إلى حالة السواء.

لقد كانت هذه محاولة في الزمن الضنين لتوصيف واقع مشوش ومناخ مجتمعي بائس، لم تسبق للبشرية جميعها أن مرت بمثله، ولا حتى في أوقات الحروب أو الكوارث - ومجتمعنا باعتباره قلب العالم جغرافيا، وضمير العالم من فجر الضمير، وباعتباره عاش ومازال يعيش وفق تداعيات ٢٠١١، ٢٠١٣ والتي لم يتعاف المجتمع منها، كما إن الإجراءات المتبعة لتطبيب المجتمع أقل ما يمكن أن توصف به إجراءات غير ديمقراطية وبالتالي لا الحرية ولا المشاركة ولا الثقة في الآخر كلا التبادلية والتعاونية لها دورها المعتبر في مثل هذه الحالات، وبالتالي فإن المجتمع في حالتنا هذه أقرب من المرض منه إلى السواء - وكذلك التعليم لا الإتاحة كأحد معايير الحكم متوفرة، ولا الجودة المنظومية موجودة بما يوفي لكفاية النظام ولا المنتج يتوافق مع روح العصر، ذلك أنه لا توجد فلسفة واضحة يمكن وضعها للمجتمع في وضع غير مستقر وبالتالي لا تصور محدد واضح، لمجتمع الغد الذي نريده، ولا تصور واضح ومتوافق عليه لبنية الشخصية المرغوبة والمطلوبة لمواجهة متغيرات العصر ولا تصور لنظام تعليمي محدد ورؤية لهذا النظام واضحة، وبالتالي فإننا في أمس الحاجة لبذل أقصى الجهد لاستشراف مستقبل مجتمع نريده أساسه الحرية والمشاركة والمساواة والتسامح والثقة والتبادلية، واستشراف لمقومات بنية شخصية المصري المستقبلية أساسها الانتماء والمواطنة والتفكير الناقد وحل المشكلات والإبداعية والتسامح والحب ونظام تربوي أساسه تعليم وتعلم مدى الحياة للجميع وفق حاجاتهم لتحقيق أقصى ما تصل إليه ذواتهم.

المراجع

- ١ - برهان غليون ، سمير أمين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠، ص ٣٢ - ٤٠
- ٢ - علاء عبد الدايم : عولمة الثقافة، وثنائية الثقافة الحضارة، دراسة ثقافية، ثقافات، كلية الآداب، جامعة البحرين، ع ٢٢، ٢٠٠٩، ص ١٩ - ٣١.
- ٣ - جون توملينسون: العولمة والثقافة، تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان، عالم المعرفة ع ٣٥٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٨، ص ١١-٢٢.
- ٤ - إيمان الشيوبي: الاقتصاد الرقمي: المفهوم والخصائص، رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد ٥٩، ٢٠١٩، ص ٤ - ٧.

- ٥ - ناهد فرجاني: العرب في مواجهة إسرائيل، القدرات البشرية والثقافية، مركز مشكاة للبحث، مصر، ١٩٩٩، ص ١ - ٥.
- ٦ - حازم حسانين محمد: الاقتصاد الرقمي وأنماط التشغيل رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد ٥٩، ٢٠١٩، ص ١٩ - ٢٤.
- ٧ - فؤاد أبو حطب، آمال صادق: نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين، الأنجلو المصرية، ط ٧، ٢٠١٤، ص ١٢١ - ١٢٢.
- ٨ - سلامة صابر محمد العطار، صفاء عفيفي: تنمية مقومات الإدراك الاجتماعي لتحقيق التماسك الاجتماعي، "رؤية مقترحة"، المؤتمر السنوي الثالث عشر للجنة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع جامعة المنيا، (٢٢-٢٣ / ٣ / ٢٠١٧)، ص ٥ - ٧.
- ٩ - سلامة صابر محمد العطار: تصور مقترح لمواجهة ثقافة العنف وتفكيك الهوية في ضوء مقومات رأس المال الاجتماعي، مؤتمر لجنة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة، جامعة المنيا، (٣٠ - ٣١ / ٣ / ٢٠١٦)، ص ٨.
- ١٠ - سلامة صابر محمد العطار، صفاء عفيفي: تنمية مقومات الإدراك الاجتماعي لتحقيق التماسك الاجتماعي، رؤية مقترحة، مرجع سابق ص ٤ - ٥.
- ١١ - جاك ديلور: تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، التعليم ذلك الكنز المكنون، اليونسكو، ١٩٩٦، ص ٢٠ - ٣٢.
- ١٢ - اليونسكو: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠ - ٢٠١٥، الإنجاز والتحديات (الملخص)، ٢٠١٥، ص ٥ - ٨.
- ١٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، التنمية في كل عمل، ص ١٥.
- ١٤ - اليونسكو: عرض تفصيلي - الهدف ٤ للتنمية المستدامة التعليم ٢٠٣٠ (دليل)، بدون تاريخ، ص ٧ - ١٧.
- ١٥ - عبد الله عساف: التجربة الإصلاحية لقطاع التربية والتعليم في المغرب، خلال تجربة التناوب (١٩٩٨ - ٢٠٠٢) في عدنان الأمين (محررا) إصلاح التعليم العام في البلدان العربية، اليونسكو، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٦٣ - ٢٠٠٣.
- ١٦ - أمنية كمال: الإصلاح التربوي في دولة قطر، في عدنان الأمين (محررا)، إصلاح التعليم العام في البلدان العربية، اليونسكو، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٧٧ - ١٢٣.
- ١٧ - محمد بسام سكرية: الإصلاح التربوي في هونج كونج وماليزيا، في عدنان الأمين (محررا)، إصلاح التعليم العام في البلدان العربية، اليونسكو، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٣٠ - ٢١٩.

- ١٨ - المرجع السابق، ص ٢٣٠ - ٢٤٣.
- ١٩ - جان لوي ديروية: لا حصرية المؤسسات التعليمية، ولا مركزيتها، واستقلاليتها في فرنسا (١٩٨١ - ٢٠٠٣)، من تحديد وسائل المساواة إلى إدارة شبكية، في عدنان الأمين (محررا)، إصلاح التعليم العام في البلدان العربية، اليونسكو ، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٠٣ - ٢١٩.
- ٢٠ - محمد أبو الغار : وباء الكورونا بين أمريكا وألمانيا ومصر : المصري اليوم، مساحة للرأي، الثلاثاء ١٩ / ٥ / ٢٠٢٠، العدد ٥٨١٨، ص ١١.
- ٢١ - حمد أحمد غنيم: ما بعد كورونا، المصري اليوم، الخميس ٢١ / ٥ / ٢٠٢٠، العدد ٥٨٢٠، مساحة للرأي، ص ١٥.
- ٢٢ - أحمد جمال الدين موسى: إصلاح التعليم - ٢، محددات وعوائق الجودة ، المصري اليوم، الاثنين ٩ / ١٢ / ٢٠١٩، العدد (٥٦٥٦)، مساحة للرأي ، ص ١١.